

الاقتصاد



للمزيد من
المعلومات الاتصال:
01/271239
03/427210
او الحضور الى المركز
الشياح، المشرفية
مبنى وزارة العمل
www.blc Lebanon.com
info@blc Lebanon.com
blc_msharafieh@hotmail.com

BLC
British Language Centre
المركز البريطاني للغات

كي لا يكون الرقم وجهة نظر

Issue No. 199 Friday 18 April 2008

العدد 199 # السنة الرابعة عشرة # الجمعة 18 نيسان 2008

السبعة الكبار يحذرون من تدهور في الاقتصاد العالمي.. وخفض توقعات النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي 9	عواد: كان لبازل 2 تأثير اجابي جدا على المصارف اذ رفع حجم راسماليها من 4.4 الى حوالي 7.3 مليار دولار خلال خمس سنوات 4	صيف 2008: سلسلة من المشاريع المائية ستبصر النور اهمها وضع حجر الاساس للجزء الثاني من مشروع الليطاني (6/3) 3	بنك لبنان والمهجر للاعمال يتوسع في الاسواق الاقليمية 2
---	--	---	--



ذكرى 13 نيسان.. كيف نمنع عودتها؟ الالغاء والتخوين أقصر طرق الحرب الاهلية

الانقسام الحاد الحاصل واهم ما فيه، اضافة الى المنطلقات السياسية، ان يكون بالتكوين ليس متعدد الطوائف بل عابر للطوائف اي ينشد قيام دولة حقيقية وليس تجمعا للطوائف، لان مصالح الطوائف باتت على نقب لدرجة ان النظام الحالي - وربما غيره ايضا - لا يمكن ان يوفق بينهما فيما المطلوب نظاما يدفع البلد الى الامام بدلا من حل مشكلات الطوائف التي حين لا تحل توصل البلد الى الحرب، هكذا اقله تقول التجارب المتكررة في السنوات الخمسين الاخيرة. اختلاف جوهري بين نيسان 1975 وبين نيسان 2008 واول الاختلافات ان الحرب ربما كانت مطلبا «شعبيا» حينها حيث امل التغيير كانت قوية بينما اليوم عرفت الناس معنى الحرب لا سيما الذين عايشوها وهم نسبة كبيرة خاصة من معظمهم لا يزالون يعيشون ذكرياتها القاسية او بمعنى اخر لم يخرجوا منها بعد . قبل عامين كان المزاج العام اقل خوفا من الحرب كما هو اليوم ولدى مختلف الاطراف اما اليوم وبعد «البروفات» المنتقلة التي حصلت عادت الفكرة للناس وهو ما يتجلى في العديد من الاستطلاعات التي اظهرت رفض الحرب. كانت المطالبات الاجتماعية في العام 1975 اوضح بكثير مما هي عليه اليوم وكان الوضع الاقتصادي اقل التباسات لجهة التصنيف والغاية والتوزيع، اما مع نهاية الحرب وصولا الى اليوم اكتسحت الانقسامات الطائفية حتى المطالبة بتصحيح الاجور، ناهيك ان المصالح الاقتصادية باتت من مصالح الطائفة العليا وبات فقراء الطوائف حماة الثروات الكبرى التي لا ناقة لهم فيها او جعل . ذكرى الحرب الاهلية ربما صارت بتشعباتها وبالمنظور لمنع عودتها فكفكة واعادة تركيب البنى الاقتصادية من جهة والبنى الاجتماعية من جهة اخرى وهي مهمة تكاد تكون باستحالة منع الحرب نفسها لو توفر الضم الاخضر الخارجي لها. ولكن لا بد من بداية.. مهما تاخرت حتى لا يتكرر سيناريو الحرب وسيناريو نشاطات منع عودتها .

في الذكرى 33 لانذاع الحرب اللبنانية التي لم تنفق على توصيفها بعد سؤال يرسم بقوة امام كل من يرفض تكرار هذه التجربة الكارثة، كيف نمنع الحرب ؟ كلمة الادانة المباشرة مهمة جدا ولكن تراكم السلوكيات والكلمات المانعة اهم وافعل واهم. صرخت بعض رجال السياسة والاعلام في ذكرى 13 نيسان كانت لافته ولكن بعض من اطلقها وبصدق عاد بعدها، كما كان اصلا قبلها، الى نفس الموقع الراض لوجود الاخر، ولحقه في الاختلاف معه وبالتالي لمشاركته القرار. انما الحرب والاهلية تحديدا، حين كل طرف ينفي صفة الوجود عن الاخر ويحرمه الحق بالتقرير لانه مفضل او عميل وبالتالي هو صاحب القرار الذي بالضرورة لصالح الجميع وان كان البعض قاصرا عن رؤية مصلحته لان القصور كما العمالة تعمي البصيرة . في جلسة ضيقة ضمت احد «المستشارين» الخطيري الادوار هذه الايام لا سيما ان كتاباته الرسمية تتحول مراسلات وخطب، كان يصر ان المشكلة في سوريا وحين تحل معها لا تحتاج الا لدقائق لتنعكس داخليا، وحين حاول احد المستمعين السؤال عن قوة تمثيل المعارضة شعبيا وتميزها عن سوريا كان الجواب «صفر». ولدى سؤال احد المعارضين الثرسين لكيفية الحل وسط الانقسام الحالي الحاد اجاب بسيطة لحظة النسوية مع الاميركيين تنتهي القصة بكيسة زر وحول القوة التمثيلية للموالة كان الجواب «مش مشكلة». انه منطق الحرب الاهلية الذي قد يوصل لها اذا توفرت الظروف ولا تحصل لاعتبارات ثانية انما الشروط تكون مستوفاة، المطلوب من الخائفين من عودة الحرب محاربة منطق الحرب والموصل لها . العوامل الخارجية حاضرة دائما، كما في مختلف الدول، وانما ما يميز بلانا ان العوامل الخارجية هي حاضرة داخليا بل كأنها داخلية لان النظام الطوائفي في لبنان لا يسمح بذلك وحسب بل يستدرج ذلك . ليست القضية هي بقيام تيار الوسط، بل قيام تيار ثالث بوجهة نظر مختلفة عن

نتائج معارك البصرة ستخلط اوراق عديدة وتغير رهانات استبعاد الحرب على ايران كيف ينعكس لبنانيا ؟

وترفض التقسيم وهو امر بالغ الاهمية والخطورة في ان واحد وهو ما يشكل المعضلة الاساس للقوة المحتلة وصاحبة الشرق الاوسط الجديد ولكل الطامحين الى تكريس مبدأ الفدرالية في المنطقة من السودان الى لبنان الى العراق - وفي هذا السياق لا بد من التذكير بقاء مع احد ابرز اعضاء اللوبي اللبناني في واشنطن الذي اعتبر ان الادارة تبنت اخيرا وبالكامل الصيغة اللبنانية التي طرحتها القوات منذ زمن كحل للشرق الاوسط . كلام الرئيس الاميركي عن عدم امكانية الحرب على ايران خلال الفترة المتبقية من ولايته مفصل هام جدا ويرى بعض المتابعين ان عملية العراق الاخيرة ربما لعبت دورا في تحديد هذه الخطوة الغربية بعد وعود ورهانات كثيرة . ما انعكاس كل هذا على لبنان هذا هو السؤال ؟

الاميركية كما ان ايران طالما نصيب واضح ايضا وبعد ان التزمت الحياد الشكلي في حين كان اقرب حلفائها يقاتل الصدر اي فيلق بدر اضطرت الى التدخل واجراء مفاوضات انتهت بالهدنة في ايران نفسها بعد ان صمد الصدر وضمن القبائل العربية في البصرة الى جانبه في وقت تميز موقف حزب الله اللبناني بدعمه الصدر منذ اليوم الاول بخلاف موقف ايران . مجموعة تطورات هامة يلتفت المصدر المذكور الى ضرورة رصدتها والتفكير في مفاعيلها لا سيما ان القوى المتصارعة لا تتعاطى بالمفرق مع احداث المنطقة فكيف مع مسألة بهذا الحجم، خلافا للتناكبي اللبناني المصر ان لبنان جزيرة معزولة وان احد الاطراف يحاول ادخالنا في المشاكل الاقليمية. ويشدد المصدر المطلع ان الصدر هو القوة الشعبية الكبرى والوحيدة التي ترفض الفدرالية بالعراق

لم تشهد المنطقة في تاريخها ربما وضوحا في تراث ملفاتنا كما هي تشهد اليوم . يقول مصدر متابع للشأن اللبناني ان الاحداث التي شهدتها العراق منذ فترة بسيطة زمنيا سيكون لهما انعكاسات اكبر من المتوقع على صعيد تجميد ملفات في عدة بلدان وتحريك اخرى . ويضيف ان اعلان حكومة المالكي الحرب المقدسة ضد مقتدى الصدر ودخول الرئيس الاميركي جورج بوش شخصيا في تفاصيل ما يحصل بعد مباركته يعكس مدى الاهتمام والرهان على نتائج المعركة لا سيما ان توقيتها جاء متزامنا مع بدء اعمال القمة العربية التي انعقدت في دمشق، وان الهزيمة التي لحقت بالحكومة العراقية من جراء نتائج المعارك وانتقالها الى العاصمة نفسها اثبتت ان حساب الحقل لم يطابق حساب البيدر لدى معظم اللاعبين وفي مقدمهم الولايات المتحدة

www.blom.com.lb

**BLOM CEDARS
BALANCED
FUND**



شارك اليوم ابتداءً من \$5000 بصندوق استثمار متوازن الأول من نوعه في لبنان

يطرح بنك لبنان والمهجر للاعمال اليوم صندوق استثمار متوازن فريداً من نوعه في لبنان يمكن كل مستفيد من أن يصبح مستثمراً ابتداءً من \$5000. إنضمم اليوم إلى BLOM Cedars Balanced Fund وتميز باستثمارك في السوق المالية اللبنانية على أيدي الخبراء. للمعلومات اتصل الآن على الرقم: ٠١-٧٥٣٠٠٠ أو بأي فرع من فروع بنك لبنان والمهجر.

بنك لبنان والمهجر
للأعمال
مرجعك للاستثمار

بنك لبنان والمهجر للاعمال يتوسع في الاسواق الاقليمية

د. عسيران: منتجات مصرفية جديدة توائم التطور والحاجات المرونة

نجاح كبير للصندوق الاستثماري.. وتحديات امام الخيبة القانونية للاسواق المالية

يختلف عن المصارف التجارية من جهة ولان المؤسسات المالية التي تقوم بأدوار شبيهة بمصارف الاعمال لا تخضع لأي رقابة من جهة أخرى مما يجعل المساواة في المنافسة معدومة.

التحديات

في ظل الأوضاع السياسية الراهنة لا بد من البحث عن كيفية انعكاس ذلك على الأسواق المالية اللبنانية، يقول الدكتور عسيران يجب تأمين بنية تحتية أساسية وتوفير قاعدة قانونية ملائمة واتخاذ إجراءات لازمة لتسهيل الأمور ولتأمين متطلبات هذه المصارف لكي يمكن التفاوض بفرص تطوير هذا النشاط في لبنان حتى يصبح هذا البلد مركزاً من أهم المراكز المالية في المنطقة. كما يجب إدخال مستثمرين جدد إلى لبنان وتشجيعهم على توظيف أموالهم في الأسهم وسندات الخزينة وغيرها من الفرص المتاحة اليوم. بينما يتم انطلاق قطار الخصخصة. ويشدد عسيران على وجود مصاعب أمام تطوير البنية القانونية للأسواق المالية فقانون الاسواق المالية لم يصدر بعد. أما اليوم، فهدر الوقت لم يعد من مصلحة أحد.

بصدد دراسة صندوق جديد يتم تأسيسه في لبنان ولكنه يوزع في الخارج.

الجهات الرقابية

في هذا السياق يشير الدكتور عسيران، إلى دور مصرف لبنان الذي يشدد على أهمية وجود دوائر متعددة مختصة. على سبيل المثال، فنصندوق BLOM FUND CEDARS BALANCED FUND تتطلب 4 اشهر من التحضيرات الداخلية بالإضافة إلى التحضيرات مع مصرف لبنان (من ضمنها 3 اشهر لتدريب موظفي المصرف).

أضاف الدكتور عسيران قائلاً «أن فكرة مصرف الاستثمار تحتاج إلى ثقافة كاملة وثقة متينة، فعندما اطلقنا الصندوق لم نعط وعداً عشوائية ولم نقل أن السعر لن ينخفض أبداً، بل قلنا أننا سندير الصندوق ليحقق أرباحاً أعلى من أرباح السوق اللبناني، وخسائر أقل». كما أشار إلى انخفاض سعر الصندوق في الأسابيع الأولى ولكن رغم ذلك لم يتوقف الإقبال عليه. يؤكد عسيران على أهمية دور مصرف لبنان إلا أنه يشدد على أن هذا النوع من المصارف يحتاج إلى إدارة خاصة لأنه

الذي يمثل في آلياته من حيث القدرات المالية والمصرفية اللبنانية، فهو الصندوق الأول من نوعه في لبنان الذي يتضمن مزيج استثماري من الأسهم والسندات ويتمتع بتوازن و مرونة كافية تؤمن للمستثمر عائد مرتفع، ومخاطر محدودة، وسهولة عالية. بدأ الصندوق بـ 65 مليون دولار في 11 كانون الثاني 2008 ووصل اليوم إلى 100 مليون دولار. ويضيف «أن الإنجاز الأهم يكمن في القدرة على تحديد موعد أسبوعي للبيع والشراء».

ويشدد عسيران على أهمية التوسع الإقليمي، فينتهي بنك لبنان والمهجر للأعمال إلى مجموعة بنك لبنان والمهجر ومصر والاردن والإمارات العربية المتحدة وسويسرا وفرنسا وإيطاليا ورومانيا. كما حصل المصرف مؤخراً على رخصة لإنشاء شركة متخصصة بالعمليات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية، وهي شركة «Blominvest Saudi Arabia» التي ستبشر عملها في منتصف هذه السنة. كما تسعى المجموعة حالياً للحصول على رخصة لمزاولة العمل المصرفي في كل من الجزائر وكندا بالإضافة إلى ذلك، فإننا



الخدمات الاستثمارية. فبدأ بإنشاء خدمات معدة خصيصاً لتعاً لمتطلبات كل عميل وذلك بهدف مراعاة احتياجاته التي قد لا تتلاءم مع احتياجات وإمكانيات عميل آخر. لتلبية هذه الاحتياجات، قام المصرف بتطوير الكفاءات الداخلية و بتوظيف متخصصين ذات خبرة عالية. أما بالنسبة للمنتجات المصرفية، أطلق بنك لبنان والمهجر للأعمال صندوق استثماري جديد «Blom Cedars Bal»

ويتابع د. فادي عسيران، مؤكداً أن الظروف الاقتصادية لم تسمح لمصارف الأعمال حتى الآن الوصول إلى المدى الذي تطمح إليه مشيراً مع ذلك أن بنك لبنان والمهجر للأعمال عمد إلى توفير خدمات هامة، كخدمات الصيرفة الخاصة و الخدمات الاستثمارية و الأسواق المالية و الأبحاث الاقتصادية و إدارة الأصول مضيفاً «كما دخلنا إلى سوق السندات، بناء على طلب الدولة اللبنانية بانضمام المصارف المحلية في هذا المجال عندئذ، عمدنا إلى إطلاق إصدارات على صعيد الدولة اللبنانية فكان الإصدار الأول للدولة اللبنانية عام 1997

إلا أن المصارف المحلية لم تدخل فيه حتى عام 2005». أما بالنسبة للمستثمرين المصيريين فقد شهدت المصارف اللبنانية تحدياً كبيراً في تأمين فرص استثمار بعد ارتفاع أسعار النفط وتوافر سيولة مالية فائضة في المنطقة. نجحت المصارف اللبنانية في مواجهة هذا التحدي و عملت على توفير فرص عمل عديدة في المنطقة. بالرغم من البطء الاقتصادي اللبناني، واكب بنك لبنان والمهجر للأعمال التطورات في المنطقة فقام بتطوير

بنك لبنان والمهجر لبنان للأعمال، تجربة رائدة في بلد يعيش أسوأ الظروف السياسية، ويواجه تحديات محلية واقليمية، ماذا يقول الدكتور فادي عسيران المدير العام في لبنان والمهجر عن تجربته هذه؟

عندما تم تأسيس المصرف عام 1994 من نحو 14 عام، كانت التجربة في لبنان تقوم على أساس نوعين: مصارف أعمال تابعة لمصارف تجارية مؤسسات مالية مستقلة لا شك ان المؤسسات المستقلة تمتعت بحرية أكبر ولم تعان من التعقيدات التي واجهتها المصارف التجارية إلا أن التجربة في لبنان أظهرت أن هذا النوع من المؤسسات لن ينجح، ففي هذا السياق يمكن عرض تجربتي ليانوان انفسست وميدل ايبست كايبتال غروب، وهما مؤسسات مستقلتان لم نتكنا من المتابعة، وقد تم تملكهما من قبل مصارف تجارية. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فان Bear Stearns وهو خامس أكبر مصرف أعمال بات مملوكاً الآن من مصرف JP Morgan. وبذلك يمكن التأكيد على أن استقلالية مصرف الأعمال ليست مجدية، وهناك مسار لا بد من اتباعه.

الاجتماعات النصف سنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين

زوليك: ارتفعت الاسعار العالمية للقمح بواقع 181% على مدى 36 شهراً الاخيرة التي سبقت شهر شباط 2008.. والفقراء ينفقون ما يصل إلى 75 في المائة من دخولهم على المواد الغذائية

ستروس كان: لا مخاطر مالية واقتصادية على لبنان

والتجارة سامي حداد وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

ووصف أزور الاجتماع بأنه «مهم جداً». كما امتدحت المجموعة التأسيسية لمانحي لبنان، التي التأمّت في واشنطن، على هامش الاجتماعات النتائج الاقتصادية والمالية التي حققتها الحكومة اللبنانية في العام 2007، رغم الظروف الصعبة التي شهدتها لبنان حسب البيان الصادر وزارة المال اللبنانية.

وعرض الوفد اللبناني في اجتماع المجموعة التأسيسية، للتقدم الحاصل في تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، الذي قدم في مؤتمر باريس 3 في كانون الثاني 2007، وللمستجدات في مجال متابعة تنفيذ التعهدات المالية التي أعلنت خلال هذا المؤتمر.

وأشادت المجموعة «بالنتائج القوية التي حققتها الحكومة اللبنانية في إطار برنامج المساعدة الطارئة للنفوس بعد الكوارث والزراعات المسلحة، وأبدت رغبة الحكومة في تنفيذ برنامج متابعة لهذا البرنامج»، وفق ما جاء في البيان الصادر عن الاجتماع.

وأشار البيان إلى أن المجموعة التأسيسية «هنات الحكومة اللبنانية على زيادة مستوى الشفافية في ادارة المساعدات، من خلال تزويد المانحين تقارير دورية عن هذه المساعدات».

وقال الوزير أزور ان الاجتماعين، من ممثلي دول ومؤسّسات عربية ودولية شاركت في مؤتمر باريس 3، «أشادوا بما حققه لبنان من نتائج اقتصادية ومالية رغم الأوضاع الصعبة التي يشهدها، وأبدوا إعجابهم بتمكنه، في هذه الظروف، من ان يحافظ على درجة عالية من الصداقة، لجهة التزامه بتحقيق الاهداف التي حددتها، وهماؤا الحكومة على الطريقة التي ادارت بها الملف الاقتصادي، وعلى نجاحها في الحفاظ على الاستقرار المالي وتحسين وضع المالية العامة وخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي».

وأضاف «أكد جميع المانحين ان هذا التحسن أسهم في تحسين الوضع المالي في 2008، وأن ما ظهر في الفصل الاول من هذه السنة يؤكد ان التحسن يشكل عنصراً أساسياً في تأمين درجة عالية من الاستقرار في الوضع الاقتصادي والمالي في 2008، وأن لا خوف تاليا على الوضع المالي والاقتصادي في لبنان».

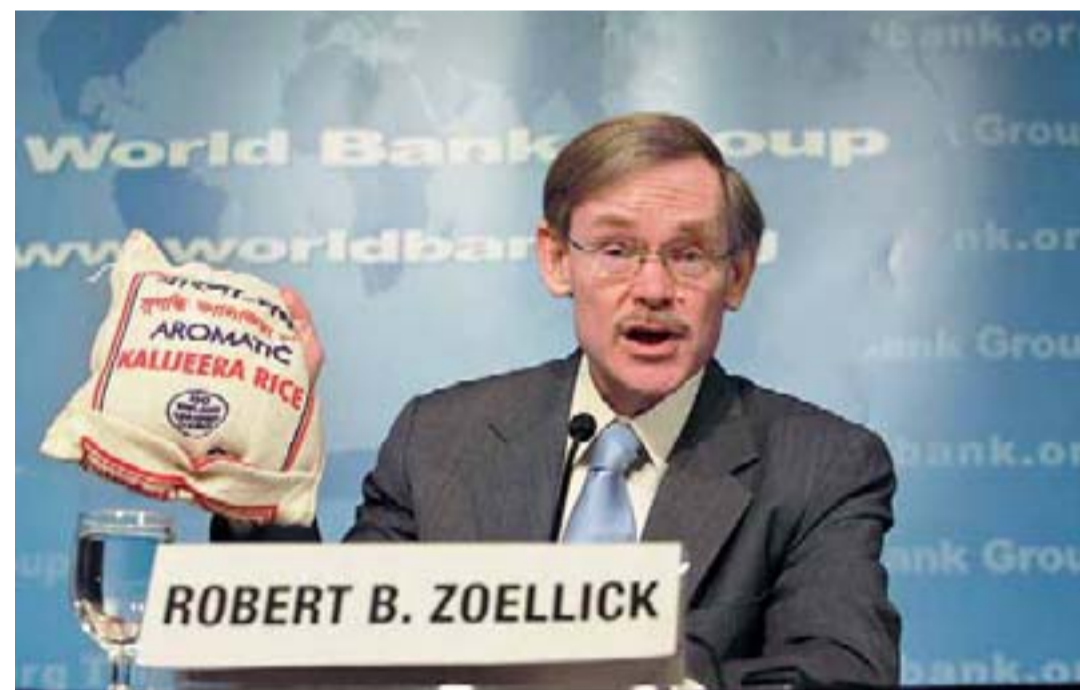
والبالغين في المستقبل، وبمشكلات تقزم النمو الذهني والبدني. وزد على ذلك أن تقديراتنا تشير إلى أن الآثار الناجمة عن أزمة الغذاء على جهود الحد من الفقر على مستوى العالم ستكون في حدود سبع سنوات من الجهد الضائع. وعليه، يجب ألا نكتفي بعلاج هذه الأزمة كحالة طارئة حالية، بل يتعين أيضاً أن نعالج آثارها على التنمية في الامد المتوسط».

«إن اجتماعات كهذه تدور في العادة حول إلقاء الكلمات وإجراء الحوارات. ويمكن للكلمات والحوارات. ولا شك. أن تسلط الاهتمام وتلفت الانتباه، ويمكنها كذلك بناء الزخم وقوة الدفع. لكن الدراسات والأوراق البحثية والكلمات والحوارات لا يمكن أن نشعرنا بالرضا والارتياح. فالأمر يتعلق بإدراك حقيقة الأوضاع الطارئة الآخذة في النمو في الوقت الحالي، وسبل التصرف حيالها، وكذلك إغتنام الفرص المتاحة. إن بوسع العالم أن يفعل ذلك. وبوسعنا أيضاً أن نفعل ذلك. حيث يمكننا التوصل إلى اتفاق جديد بخصوص السياسة الغذائية على مستوى العالم».

وأضاف زوليك أن الفقراء ينفقون ما يصل إلى 75 في المائة من دخولهم على المواد الغذائية. «فخلال شهرين فقط، ارتفعت أسعار الأرز ارتفاعاً كبيراً إلى مستويات تاريخية تقريبا، حيث ارتفعت بحوالي 75 في المائة على مستوى العالم». كما ارتفع سعر القمح بواقع 120 في المائة خلال العام الماضي. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أسعار المواد الغذائية بصفة عامة قد ارتفعت بواقع 83 في المائة على مدار السنوات الثلاث الماضية.

وقال زوليك إن أزمة أسعار المواد الغذائية الآخذة في الارتفاع يمكن أن تعني «سبع سنوات ضائعة» في جهود مكافحة الفقر على مستوى العالم. ومن جهة أخرى كان للبنان نصيبه من هذه الاجتماعات النصف سنوية للصندوق والبنك الدوليين، كونه مشاركا بما وقد رأى المدير العام لصندوق النقد الدولي دومينيك ستروس كان، ان «لا مخاطر مالية واقتصادية على لبنان» في المرحلة الراهنة، بفضل «المناعة والاستقرار اللذين وفرتهما النتائج التي حققها لبنان العام الفائت».

كلام ستروس جاء خلال لقائه في واشنطن الوفد اللبناني الذي يضم وزير المال جهاد أزور و وزير الاقتصاد



ملحة وعاجلة في أن تبدأ الحكومات باتخاذ ما يلزم.

ولكن، من المهم كذلك أن نمضي قدماً باتخاذ مزيد من الإجراءات على الأمد المتوسط لجعل الزراعة أولوية.

وتشير تقديراتنا، استناداً إلى تحليل تقريبي، إلى أن زيادة أسعار المواد الغذائية بواقع الضعف على مدى السنوات الثلاث الأخيرة قد يؤدي إلى سقوط 100 مليون شخص في البلدان المنخفضة الدخل في براثن الفقر. فالأمر لا يقتصر على الاحتياجات القصيرة الأمد بقدر ما لها من أهمية، بل إنه يتعلق بضمناً لا تتحمل الأجيال المقبلة أيضاً تبعات هذه الأزمة». وختتم بالقول «لقد شكل الجوع وسوء التغذية والسياسة الغذائية موضوعاً دائماً

التكرار خلال الاجتماعات، وأعتقد أننا قد أحرزنا تقدماً في هذا الشأن. ولكن من المهم أن نواصل تركيز اهتمامنا على هذا ونحن نقدر واشنطن». وفي لقاء صحفي قال زوليك إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يساهم أيضاً في تفاقم مشكلة سوء التغذية، وهي أحد الأهداف الإنمائية «المنسية» للألفية.

مضيفاً «إن هذا الأمر لا يتعلق فحسب بوجبات لم يتسن الحصول عليها اليوم أو بتزايد الفلاقل الاجتماعية، بل إنه يتعلق بضيق إمكانات التعلم على الأطفال حالياً

علينا أن نفي بما نتعهد به الآن. حتى نستطيع إطعام الأفواه الجائعة. إن الأمر قد بلغ درجة من السوء لا تتحمل أي تأخير. (...) رأينا حكومة هايتي وهي تسقط... فإن ما جرى ليؤكد على أهمية قيام المجتمع الدولي بعمل على وجه السرعة، وسنمخ هابتي 10 ملايين دولار أمريكي إضافية لبرامج التغذية، وأعلم ان هناك بلدانا أخرى تتطلع إلى المساعدة.

ونحن كذلك بصدد الاستجابة لعدد من البلدان الأخرى بإطلاق برامج للتحويلات النقدية المشروطة، وبرامج للعمل مقابل الغذاء، ودعم الزراعة للموسم الجديد، كما نبحث عن كيفية قيامنا بتكثيف المساندة التي نقدمها كجزء من إجراءات قصيرة ومتوسطة الأمد.

لقد طلب برنامج الغذاء العالمي من البلدان الاستجابة لناشدته بتقديم مبلغ 500 مليون دولار أمريكي بحلول الأول من شهر أيار، وقد تلقى بالفعل إشارات إيجابية بالتزامات بنصف هذا المبلغ تقريبا. لكن ذلك غير كاف. ومن الأهمية بمكان أن تؤكد الحكومات التزاماتها في أسرع وقت ممكن، وأن تبدأ حكومات بلدان أخرى تقديم التزامات بتوفير المبلغ المتبقي. لقد وصلت الأسعار ارتفاعها منذ أن أصدر برنامج الغذاء العالمي مناشدته تلك، ولذا، فإن الحاجة ظلت

وأثناء اجتماعنا، نشر رئيس وزراء المملكة المتحدة، غوردون براون، خطاباً أرسله إلى رئيس الوزراء الياباني ياسو فوكودا، الذي تستضيف بلاده قمة مجموعة الثمانية، يدعو فيه إلى القيام بعمل دولي مشترك بشأن أزمة الغذاء... وأرسل الرئيس الإندونيسي، سوسيلو بامبانج يودويونو، خطاباً إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، وإلى بصفتي رئيس البنك الدولي. يلح فيه على الأمر نفسه.

ويسعدني أن الوزراء المشاركين قد أيدوا في اجتماع لجنة التنمية هذا الاتفاق الجديد، كما أنهم دعوا البلدان المانحة إلى توفير المبلغ الذي حدده برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة والبالغ 500 مليون دولار أمريكي لسد الفجوة الغذائية الحالية. كما أرحب أيضاً بالقرار الداعي إلى إدراج قضية ارتفاع أسعار السلع الأولية وتأثيرها على النمو والتنمية ضمن القضايا التي يناقشها وزراء مالية بلدان مجموعة الثمانية في طوكيو في حزيران. وهذا أمر مهم، ويمكن أن يساعد في تهميد الطريق نحو التوصل إلى هذا الاتفاق الجديد.

لكن، وبصراحة تامة، فإن اجتماع مجموعة الثمانية سيأتي في حزيران، ونحن لا نستطيع الانتظار حتى ذلك الحين.

واشنطن - الامار والاقتصاد

عقد في واشنطن الاجتماع النصف سنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمتابعة مجريات الاقتصاد العالمي وكان الهم الاساسي فيما بالاضافة الى ازمة الائتمان العقاري في الولايات المتحدة الاميركية ومدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي هو ارتفاع اسعار المواد الغذائية والذي بدأ يقض مضاجع اصحاب القرار تخوفاً من «ثورة الجوع» ونزول الملايين الى الشوارع في حال بقي الامر على حاله.

ومن هنا طرح رئيس مجموعة البنك الدولي روبرت ب. زوليك مسألة الغذاء، وتحديد اسعار المواد الغذائية، ليجدد معالم «اتفاق جديد بشأن السياسة الغذائية العالمية». ويقول: «تشير تقديراتنا، استناداً إلى تحليل تقريبي، إلى أن زيادة اسعار المواد الغذائية بواقع الضعف على مدى السنوات الثلاث الاخيرة قد يؤدي إلى سقوط 100 مليون شخص في البلدان المنخفضة الدخل في براثن الفقر. فالأمر لا يقتصر على الاحتياجات القصيرة

الامد بقدر ما لها أهمية. بل إنه يتعلق بضمناً لا تتحمل الاجيال المقبلة أيضاً تبعات هذه الأزمة». ووفقاً لمذكرة بعنوان «ارتفاع اسعار المواد الغذائية: خيارات السياسات واستجابة البنك الدولي» فقد ارتفعت الاسعار العالمية للقمح بواقع 181% على مدى 36 شهراً الاخيرة التي سبقت شهر شباط 2008، كما شهدت الاسعار العالمية للمواد الغذائية بصفة عامة ارتفاعاً نسبته 83%. ومن المتوقع أن تبقى اسعار المحاصيل الغذائية مرتفعة

في عامي 2008 و2009، قبل ان يتبدأ في الانخفاض، الا انه من المرجح ان تظل اعلى من مستوياتها في عام 2004 حتى نهاية 2015 بالنسبة لمعظم المحاصيل الغذائية. وتشير المذكرة ان ارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية سوف يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر في الكثير من البلدان.

وقال زوليك في خطابه حول مسألة ازمة الغذاء «.. دعوني أنتقل الآن إلى أزمة الغذاء. لقد جئت إلى هذه الاجتماعات وأنا أؤكد على الأهمية الحيوية للتوصل إلى اتفاق جديد بشأن السياسة الغذائية العالمية». ويهدف هذا الاتفاق الجديد، في جانب منه، إلى تلبية الاحتياجات العاجلة في هذه الأزمة لمؤلاء الذين يواجهون الآن الجوع وسوء التغذية، بل وحتى المجاعة في مختلف أنحاء العالم.

صيف 2008؛ سلسلة من المشاريع المائية ستبصر النور أهمها وضع حجر الأساس للجزء الثاني من مشروع الليطاني (6/3)

ناصر نصر الله: وزارة المالية ضيقت على موازنة الوزارات... وحصة الفرد من المياه في لبنان 120 ليتر وفي إسرائيل 250 ليتر!

اتفاقية مع الصندوق العربي والصندوق الكويتي لتأمين كلفة تمويل المشروع. الا ان القيميين على الشأن العام يحملون الازمات الداخلية والحروب الخارجية مسؤولية تقاعس الدولة عن أداء مهامها، والبعض الآخر يشكو من غياب التمويل وبطء البيروقراطية اللبنانية. وبغض النظر عن صحة هذه الاسباب او تلك، الا انه لا بد من «انتفاضة» ولو متأخرة نحو حل لمعضلة التصحر التي سيواجهها لبنان في 2015.

وفيما يلي نص المقابلة:

حاورته جينيفر ليون

المعنية بالمباشرة في عملية تشجير واسعة النطاق، بهدف الحفاظ على نسبة متساقيات، فوجدتها الغابات الحرجية من شأنها الحفاظ على التوازن بيئي سليمز

دعوة الى تشجير لبنان

يدعو لمكافحة التصحر عبر حملة تشجير، ومكافحة التعديات والخراب التي اجتاحت البلاد.

وفي نظرة وجدانية يشعر النائب بأنه لديه «250 ألف طفل» (نسبة الى الـ250 الف شجرة التي زرعهما على ضفاف بحيرة القرون في فترة توليه مصلحة الليطاني)

داعياً المسؤولين الى اضعاف عاطفة على البلد معتبراً ان «الذي لا يملك عاطفة عليه الا يتولى السلطة، فعلى المسؤول ان يجب مواطنيه وبلده، متناسفاً لوجود عدد من المسؤولين الذين تملأ الاحقاد قلوبهم، مؤكداً ان الحد لا يبيني مستقبلاً، داعياً الى المزيد من الحب والابتعاد عن الاحقاد».

بقاعاً

كيف تصف الواقع البقاعي اليوم لناحية مشاكل المياه واين اصبحت البرامج تدبث اساليب الري؟

يصف النائب البقاعي الوضع البقاعي ببيت شعر:

«كالعيس في البداء يقتلها الظمء والماء فوق ظهورها محمول»

نافياً ان تكون الانانية المنطقية الدافع للاهتمام بهذه المنطقة، انما لاعتبار «الليطاني الحوض الوحيد الذي نملك القدرة على السيطرة على مياهه ولا نجد في لبنان بحيرة أخرى تدر بمعدل وسطي 500 مليون متر مكعب في السنة».

وبالعودة الى تطبيق التقنيات الحديثة للري وما لها من ايجابيات في مكافحة المهدد المائي، يؤكد نصر الله على بدأ تطبيق «التلقيح» بدلا من الري العشوائي الذي يعرض المياه للتبخر.

املا في الوقت عينه بتأمين برامج لارشاد المزارعين والحد من استعمال المواد الكيماوية التي تكبر حجم المزروعات على حساب النوعية.

كما سيصار الى إنشاء كلية للزراعة في البقاع وقد وقع بروتوكول مشترك ما بين المصلحة الوطنية لنهر الليطاني والجامعة اللبنانية بهدف تخصيص جزء من اراضي الليطاني لإنشاء هذه الكلية إضافة الى إنشاء الحقول والمختبرات الزراعية لتحسين نوعية التربة واتباع الطرق العلمية في الزراعة وتأمين حياة حيوانية متكاملة إضافة الى تسويق مناسب للانتاج.

وتمول UNDP المشروع بالتعاون مع إحدى الجامعات الامنية، املاً بوضع حجر الأساس لهذا الصيف.

ودعا نصر الله الدولة اللبنانية الى تمويل دائم للمشاريع المائية، موجهاً شكره لمساعي رئيس مصلحة مياه بيروت وجبل لبنان الذي يعمد الى استثمار سد شبروح عن طريق إنشاء شبكات وصل السد بالقرى والبلدات إضافة الى تطبيق سد بري الذي يساهم بتمويله مجلس الانماء والاعمار، وتنفيذ ناقل المياه من سد بري الى مدينة بيروت الذي سيشكل حلاً لمنطقة بيروت وضواحيها على مدى 50 سنة من اليوم.

وختم حديثه بتجدد الدعوة الى توافر المحبة لدى المسؤولين لانقاذ الوطن بقوله «حرام ان يعيش لبنان هذه الحالة، ولكننا ندفع الثمن، داعياً الى العمل للتلاقي بدلا من التباعد» ومتفائلاً بغد افضل.

وسترفع تقريرها الى كل من ادارة المجلس والصندوقين خلال مهلة شهر وعلى ضوءها سيتم ارساء الصفقة بشكل كامل، متمنياً «الا تكون هناك عراقيل، فيشهد الصيف وضع حجر الاساس للمشروع».

وفي معرض رده حول ما اشيع عن تعرض حوض الليطاني الى التلوث، لا ينفي صحة الخبر، الا انه في المقابل يؤكد ان مستوى التلوث لم يتخط الخطوط الحمراء، نظراً الى طبيعة المناخ الذي تساعد في التنظيف من وطأة تلوث الحوض.

واذ تتنوع مصادر التلوث من انسياب الصرف الصحي دون معالجة الى رمي النفايات الصلبة المنزلية والصناعية على ضفاف النهر، يشير الى استجابة الدولة للمرحلة التي اطلقها يوم كان رئيساً للمصلحة الوطنية لليطاني وسيداً العمل على انشاء محطات التكرير، ويستمر د. علي عيود بالروحية ذاتها.

لا ينسى نصر الله توجيه تحية الى مجلس الانماء والاعمار ووزارة الطاقة والمؤسسات الدولية التي ساعدت لبنان على انشاء محطات للتكرير في مناطق الحوض.

محطة القرون

يبدأ العمل على محطة القرون في اواخر شهر تموز، مكررة الصرف الصحي لمنطقة القرون، مشغرة، بطول الجنوبية وعيتيت.

المحطة الثانية ستكون في جب جنين وهي تزويد القرون حجماً اذ ستمتد الى عدد اكبر من القرى واكثر مساحة متوقفاً ان يبدأ العمل بها قبل نهاية 2009 وبهذه الطريقة ستجمع مياه صرف الصحي لبلدات غرب الليطاني من عين زبدة الى خربة انفار، فكفريا الى عانا، فعميق فالمنصورة ثم تل ذنوب، كما تمتد الى بلدات شرق الليطاني من بلدة غزة الى حوش الخريمة، كامد اللوز، بطول الشمالية ثم الى المنارة....

اما بلدة صغبين، فستنشأ محطة خاصة بها نظراً لموقعها الجغرافي، كذلك وزحلة نظراً لمساحتها وعدد سكانها إضافة الى محطات في بلدة المرح، واخرى برياق، علي النهري، بدنايل، إضافة الى القرى المحيطة.

ولبلدات والمحيط بها فسيعمل على برنامج خاص بما لربطها بالمحطة المنفذة.

معتبراً هذه الوسيلة الفضلى لسحب التلوث عن مجرى النهر وبحيرة القرون بشكل كامل، املاً في الوقت عينه الى تمتد هذه السياسة لتشمل الاحواض اللبنانية وقد بدأ العمل في العديد من المناطق الساحلية من طرابلس وصولاً الى صور وعلى السفح الغربي للسلسلة الغربية.

لافتاً الى انعكاس هذه الخطوة على سحب التلوث عن البحر الابيض المتوسط، والى تحفيز الدول الواهمة لامداد لبنان بقروض اكثر، وهكذا يسلك لبنان مصاف الدول المتقدمة.

وفيما يتعلق بتداعيات الاحتباس الحراري على جفاف الينابيع، وتأثيرها على حجم الحوض.

يشير نصر الله الى ان «الحوض يتغذى بشكل اساسي من المتساقيات بدءاً من ضهر البيرد والسفح الغربي للسلسلة الشرقية ونبع العليق في بعلبك الهرمل وصولاً الى القاسمية، التي حافظت على معدلات متقاربة منذ الدورة الاخيرة اي من الـ1990 الى الـ2008، اما بالنسبة الى الينابيع التي تصب بالنهر فقد حافظت على نسب متوازنة في السنوات الاخيرة، وطالما لم يتجاوز المعدل العام سقفاً معيناً فلا خطورة في هذا المجال.

يحدد نصر الله أيضاً على دعوة الوزارات



يحمل نصر الله البيروقراطية اللبنانية مسؤولية التأخير في بدء العمل بالجزء الثاني من مشروع الليطاني، ورغم ان الدولة عمدت الى انشاء مجالس ادارات مستقلة كمجلس «الانماء والاعمار» وغيره، هادفة بذلك الى تخطي المعوقات الادارية التقليدية وتعقيدات وزارة المالية الا ان الذهنية اللبنانية اصابت هذه المؤسسات بالروتين الاداري ايضا.

فوائده

يبدأ المشروع بجر حوالي 120 مليون متر مكعب من المياه من قعر بحيرة القرون بمستوى 804 امتار وبطول حوالي 7 كلم ويتألف من 3 انواع هندسية (انفاق، انابيب، اقنية مفتوحة وواسعة) عبر ناقل رئيسي من البحيرة.

يهدف هذا المشروع الى تأمين 90 مليون متر مكعب لري 15 الف هيكتار من الاراضي الزراعية و30 مليون متر مكعب للاستعمالات المنزلية التي تشمل حوالي 90 بلدة وقرية.

ستتولى المصلحة الوطنية لمياه الليطاني ترشيد المزارعين الى الزراعات والطرق الحديثة في الري إضافة الى عملية استصلاح الاراضي وتصنيفها.

وتوقعت الدراسات ارتفاع كمية الانتاج الجنوبي ما بين 6 الى 7 اضعاف الكمية الحالية، مشكلة خطوة اساسية نحو تنمية حقيقية للبلدات الجنوبية «مما يؤدي الى ارتفاع مداخيل الاسر، وتحسين البنى التحتية وتطوير المستوى الدراسي باتجاه الثانوي والجامعات إضافة الى ارتفاع في المستوى المعيشي للمزارعين فيلتصقون بارضهم مما يساعد على تخفيف الهجرة الداخلية باتجاه المدن، كما تشكل معبراً نحو الإنماء المتوازن وتكامل الدورة الاقتصادية»

للبيقاع أيضاً حصته من المشروع الليطاني، فالجزء الثالث من المشروع وما يعرف بالـ«900» والذي يؤدي الى ري 2000 هكتار من الاراضي الزراعية كمرحلة اولى وقد بوشر بالعمل به منذ 7 سنوات والمرحلة الثانية منه ستؤدي الى ري 6000 هكتار وصولاً لري 21000 هكتار

التمويل

تم التعاون مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لتأمين الاعتمادات اللازمة للمشروع، بموجب اتفاقية وقعتها الحكومة واقرارها المجلس النيابي بقيمة توازي الـ180 مليون دولار (مع احتساب ارتفاع قيمة الدينار الكويتي مقارنة مع الدولار الاميركي)، وقد وضعت هاتين الاتفاقيتين بتصرف مجلس الانماء والاعمار وعلى هذا الاساس لزمت الدراساتتين.

نحن اليوم في المراحل الاخيرة، اذ تدرس لجنة من مجلس الانماء والاعمار ملف الشركات التي تدرت للتمفيذ

«لبنان هبة الليطاني»! عبارة شهيرة للمهندس ابراهيم عبد العال، الذي امضى اكثر من 16 عاماً من حياته في دراسة مشروع الليطاني نظراً لأهمية هذا الحوض المائي كونه الوحيد الذي يجري في الأراضي اللبنانية من منبعه الى مصبه، قاطعاً حوالي ثلث مساحة لبنان و مشكلاً مصدراً هاماً للري والطاقة.

في هذا العدد التقت «الاعمار والاقتصاد» ناصر نصر الله الذي تولى سابقاً مصلحة الليطاني، الذي يبشر بصيف حافل بتدشين العديد من المشاريع المائية، واهمها وضع حجر الاساس للجزء الثاني من مشروع الليطاني. هذا المشروع الذي طال انتظاره، يدفع بالمتابعين للشؤون المائية في لبنان للتساؤل عن اسباب التأخير، ولما استلزم الأمر عدة سنوات في ظل توافر دراسات ابراهيم عبد العال المائية، إضافة الى توقيع لبنان في 2002

تدخل وزارة المالية بالشؤون الداخلية للوزارات

اما وقد توافرت الاستثمارية السياسية في عدد من الوزارات كوزارة الطاقة والمياه لمام نشهد تنفيذ الخطط المائية وخاصة العشرية التي اقراها مجلس النواب نفسه؟ يتهم نصر الله السياسة الحكومية بالتقصير وبالتالي لا يرى انصافاً في تحمل الوزارة المعنية عبء المسؤولية وحدها، مشيراً الى تدخل وزير المالية المتكرر عبر «عقد النقفات» في عدم صرف الاموال المستحقة للوزارة، والتي اعتادت على مثل هذه الممارسات مما يشكل تضيقاً على المشاريع الحيوية.

متهما ايها «بتجاوز الصلاحيات المنصوص عليها في العديد من المجالات وفي عدد من الوزارات، متناسفاً لسكوت الوزراء في جلسات مجلس الوزراء عن هذه التدخلات وهذا ما يدفع الوزير بإعتماد استثنائية في تعاطيه في الوزارة مع العلم ان واجبات الاخير التزام القانون»

يؤكد نصر الله حاجة هذا الملف الى اجماع وطني حول ملف المياه؟

وطني فغياب البرنامج المائي للسلطة السياسية، والظروف المأسوية التي عاشتها البلاد بدءاً من الحروب الداخلية والخارجية منها، عرقلت عمل الدولة في كافة القطاعات إضافة الى مشكلة التمويل التي شكلت حاجزاً في هذا المجال، داعياً الى اعتبار المياه اولوية قومية

كما يربط نصر الله مفهوم التنمية البشرية ومسألة المياه، داعياً الى إخراج ملف المياه من نطاق التجاذبات المناطقيّة والطائفية، مشيراً الى عائق اساسي يتمثل في غياب مفهوم استمرارية المرافق العامة، فباختلاف الطاقم السياسي تتغير البرامج والخطط فيتوقف العمل بهذه ويبدا العمل بتلك.

الجزء الثاني لمشروع الليطاني

اين اصبح الجزء الثاني من مشروع الليطاني وما هي الاسباب التي تحول دون تنفيذه؟

إسرائيل التي تفتقد للمصادر المائية الوطنية والتي يصل معدل الفرد فيها الى 250 ليتر!

وهكذا تبدو لنا المعدلات الوسطية المائية للبنان دون المستوى المطلوب في كافة المجالات، ان كان بالنسبة الى الاستعمالات المنزلية ومياه شفة أو لجهة القطاعات الإنتاجية.

وفي تساؤلنا عن مدى ارتباط الازمة المائية بالخلافات السياسية وعدم توفر اجماع وطني حول ملف المياه؟

يؤكد نصر الله حاجة هذا الملف الى اجماع وطني فغياب البرنامج المائي للسلطة السياسية، والظروف المأسوية التي عاشتها البلاد بدءاً من الحروب الداخلية والخارجية منها، عرقلت عمل الدولة في كافة القطاعات إضافة الى مشكلة التمويل التي شكلت حاجزاً في هذا المجال، داعياً الى اعتبار المياه اولوية قومية

كما يربط نصر الله مفهوم التنمية البشرية ومسألة المياه، داعياً الى إخراج ملف المياه من نطاق التجاذبات المناطقيّة والطائفية، مشيراً الى عائق اساسي يتمثل في غياب مفهوم استمرارية المرافق العامة، فباختلاف الطاقم السياسي تتغير البرامج والخطط فيتوقف العمل بهذه ويبدا العمل بتلك.

يؤكد نصر الله حاجة هذا الملف الى اجماع وطني فغياب البرنامج المائي للسلطة السياسية، والظروف المأسوية التي عاشتها البلاد بدءاً من الحروب الداخلية والخارجية منها، عرقلت عمل الدولة في كافة القطاعات إضافة الى مشكلة التمويل التي شكلت حاجزاً في هذا المجال، داعياً الى اعتبار المياه اولوية قومية

كما يربط نصر الله مفهوم التنمية البشرية ومسألة المياه، داعياً الى إخراج ملف المياه من نطاق التجاذبات المناطقيّة والطائفية، مشيراً الى عائق اساسي يتمثل في غياب مفهوم استمرارية المرافق العامة، فباختلاف الطاقم السياسي تتغير البرامج والخطط فيتوقف العمل بهذه ويبدا العمل بتلك.

بيد ان النائب ناصر نصر الله حديثه باعتبار الحديث عن الصراع على المياه مطروح اليوم مع العلم ان الاعراف التاريخية والقوانين الدولية رعت مسألة المياه الانهر الدولية، مشيراً الى ان لبنان جزء من هذه المنظومة وأن أي حديث عن الإطعام بالمياه اللبنانية يدخل في خانة الاعراف نفسها وليس لغايات الدول.

ويهم نصر الله تصحيح ما يتناوله البعض عن فائض مائي وما يحمله هذا الكلام من مغالاة، «فلم يكن للبنان ماضياً او حاضراً فائضاً مائياً»، انما يمتلك ما يكفي حاجته، اذا ما استغلت بالطرق المناسبة والا سيواجه على وجه التأكيد في الـ2015 خلافاً في ميزانه المائي.

داعياً الى بدء العمل الجدي في تنفيذ المشاريع والدراسات الموجودة منذ اكثر من 50 عاماً بدءاً من ابراهيم عبد العال، الى اليوم.

المعدلات الوسطية لاستعمالات الفرد التي اشارت اليها المنظمات العالمية ويوجب بالتالي عدم تخطيها، ولكنه يضيف ان الوضع في لبنان مختلف اذ ان هذه النسبة تتراوح في بعض المناطق معدل الـ120 ليتر، بينما لا تتخطى الـ50 في مناطق اخرى، وهذا المعدل منخفض اذا ما قننا بمقارنته مع

فرست ناشونال بنك

عرض خاص للأطباء

هل تعلم بانتاج ميثايلك الفاسية بجمهورها بأحدث المعدات والتقنيات أم ترهبه بشراء مترار اسلامك؟ فرست ناشونال بنك في لبنان، يضمن لك أفضل الحلول المالية على الإطلاق التي تتلائح مع احتياجاتك المالية والفصلية بخدمات عرض خاص يقدمه فقط للأطباء، وتحتسب حساباً خاصاً، خدمات مالية متنوعة ومميزة، تسهيلات في الدفع، ودروس شخصية مخصصة للتمويل من العيادات، هل ما عليك الا ان يقرأ لنا على الرقم ٢٢٢٢٢٢-٠٤ أو زيارة أي من فروعنا مستعداً لخدمتك والاجابة على جميع أسئلتك!

عواد: كان لبازل 2 تأثير اجابي جدا على المصارف اذ رفع حجم راسمالها من 4.4 الى حوالي 7.3 مليار دولار خلال خمس سنوات

ما زال تصنيف المخاطر السيادية للبنان بحسب الية بازل 2-B - رغم تصنيفه +ccc من قبل Satander&Poor

رساميل المصارف قد ارتفع من 4.4 مليار دولار الى حوالي 7.3 مليار دولار في نهاية 2007، مما دفعها الى البحث عن اسواق جديدة اُمتت لها تنوع في مداخيلها والمشكلة لا تكمن في بازل 2 بل في الوضع السياسي الذي يمنع من إيجاد الحلول للمشاكل التي تتعرض لها وما تخفيض تصنيف لبنان قبل STANDARD & POORS من B- إلى +ccc الا دليل على ذلك ولكن جاء تصنيف شركة Moodys لتصريح التصنيف السابق اي الـ B- مع تطلع مستقر في النظرة الى المستقبل المالي للبنان ليعطي لبنان فرصة جديدة لاعادة ترتيب وضعه الداخلي ..

حاوره حسن مروة

الذي اعتمده لبنان أي 1/1/2008 مثل السعودية والامارات والبحرين ولكننا نرى ان لبنان هو إحدى الدول الأكثر تطوراً في تطبيق الاتفاقية وربما نسبق العديد من الدول العربية في هذا المجال. ان الدول التي تتشابه مراحل تطبيق هذه الاتفاقية فيما مع لبنان هي الاردن والمغرب إلا ان لبنان يعتبر متقدماً.

هذا مع الإشارة الى وجود عدة دول عربية لا تطبق الاتفاقية في الوقت الحاضر، لاسباب متنوعة مثل تلك الدول التي تعتمد الشريعة الاسلامية في تنظيم عمل القطاع المصرفي ومنها لاسباب أخرى مثل مصر، خاصة إذ ما أخذنا بعين الاعتبار حجم اقتصادها ووجود مصارف أجنبية عاملة فيها.

ربما تمتلك دول الخليج ميزة إضافية في تسهيل تطبيق بازل 2 في ظل ما نشهده من طفرة نفطية؟ ان ربط تطبيق بازل 2 مع الوفرة المالية يوقع من يقوم بهذا الربط في مغالطة كبيرة إذ ان العنصر الأهم في كيفية تطبيق الاتفاقية هو في التحضير العلمي والمقاربة النوعية والعنصر البشري وهنا اعترز بالجمد الذي قفنا به في لبنان بدءاً من سعادة حاكم مصرف لبنان إلى لجنة الرقابة على المصارف وصولاً الى فرق العمل الخاصة في إطار التدريب سواء تدريب انفسنا او المصارف وكما يمكن ملاحظة هذا الجهد من خلال التعاميم التي صدرت في هذا الاطار عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف فبعد ان كان التعميم يصدر في اسطر معدودة أصبح اليوم لدينا تعاميم نوعية تصل إلى 12 صفحة وهنا الذي تغير ليس عدد الصفحات بل الفلسفة المعتمدة.

ربما تعبير اللطف والاقصى غير دقيق ففي بازل 2 هناك عدة مقاربات لتطبيق الدعامات الأولى، خاصة فيما يتعلق بفتنتين من المخاطر من اصل ثلاثة اساسية وهي مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، بالنسبة إلى مخاطر السوق فان لبنان يطبقها كما هي في الاتفاقية اما في المخاطر الأخرى (الائتمان والتشغيل)، وكما سمحت اتفاقية بازل، فقد وجدنا ان تطبق المصارف المقاربة الأسهل وصولاً إلى المقاربة الاضرب تدريجياً فان لبنان كما اغلب دول العالم بحاجة الى فترة خمس سنوات وفي خلال هذا الوقت يكون لبنان قد طبق الاتفاقية الأسهل وهذا ما هو عليه الامر في كثير من الدول أما الولايات المتحدة الاميركية فهي لا تطبق بازل 2 في الوقت الحالي. اتخذ في لبنان قرار تطبيق بازل 2 في 2004 ابتداء من 1/1/2008 وبالتالي لم تمر بعد السنوات الخمس المطلوبة لتجميع المعلومات وصولاً إلى تطبيق المقاربة الأكثر تقدماً. في إطار إدارة المصارف لمخاطر التسليف اعتمدنا الطريقة الاسهل اي المقاربة "المعيارية" بدل من "التقييم الداخلي" والتي تعتبر الاضرب ومع ذلك بدأت بعد المصارف تجميع المعلومات للانتقال اليها وبغض الطريقة تم التعامل مع المخاطر التشغيلية اي اعتماد "المؤشر الاساسي" وصولاً الى المرحلة الوسطى انتهاءً بالمعيارية المتقدمة التي هي بحاجة الى الكثير من الوقت للوصول إليها وهذا طبيعي.

على سعيد العالم العربي اين اصبح لبنان في تطبيق الاتفاقية؟
الدولة الوحيدة التي سبقت لبنان في تاريخ التطبيق هي دولة الكويت وذلك في 1/1/2007 اما معظم الدول التي قررت تطبيق بازل 2 فانها اعتمدت التاريخ نفسه

التصنيف السابق اي الـ B- مع تطلع مستقر في النظرة بدلا من سلبي وهذا يتناقض مع نظرة STANDARD & POORS و يعود هذا إلى الرؤية التي قامت من خلالها كل من الشركتين في إعدادها للتصنيف. ففي الوقت الذي وضعت فيه شركة S&P المناخ السياسي اللبناني نصب أعينها وهذا ما لاحظناه من تقريرها كانت رؤية شركة Moodys اشمل فإلى جانب الوضع السياسي الذي نعرفه جميعاً من إقبال للمجلس النيابي الى حكومة ناقصة لا تستطيع اتخاذ قرارات أساسية ومصيرية وصولاً إلى عدم انتخاب رئيس للجمهورية، وضعت الشركة في عين الاعتبار تاريخ القطاع المصرفي الجيد وتطوره ولاحظت ان هناك قطاعات انتاجية ما زالت تعمل في لبنان بصورة جيدة كما أخذت بالاعتبار الطفرة العقارية التي يشهدها السوق العقاري. بين هاتين النظرتين المتعارضتين جاء تصنيف المؤسسة الثالثة وهي FITCH لتقول ان تصنيف لبنان هو B- في مثل هكذا اوضاع أوجدت بازل 2 طريقة للتعامل مع هكذا حالات فاعتبرت انه في حال تصنيف بلد ما، من أكثر من وكالة تصنيف فإنه يأخذ التقييمين الاضرب ويعتمد الأعلى وفي حالة لبنان هناك B- و +ccc ووفق هذه المعادلة فان لبنان سيبقى وفق التصنيف السابق اي الـ B- ولن يتأثر بالتصنيف الأدنى لشركة STANDARD & POORS وهنا على جميع الأطراف التنبه لهذا الاوضاع لكي نعرز مواضعنا المالية والاقتصادية.

في تطبيق بازل 2 بين اللطف والاقصى ايها سوف يعتمد؟

"الاطار الجديد لكفاية رأس المال يحتوي على العديد من الثغرات واولى سلبياته انه يتصرف بطبيعية تمييزية ضد حكومات الدول النامية ومصارفاها، ومن بينها دول المنطقة العربية وبالتالي فان هذا الاطار يخدم بشكل واضح المصارف الكبرى لدول مجموعة العشرين G10 والتي تتمتع بتصنيفات ائتمانية عالية وذلك عكس المصارف الدول النامية التي حصل البعض منها على تصنيفات ائتمانية متدنية نسبياً" هذا ما يقوله البعض عن اتفاقية بازل 2 حول كفاية رأس المال بينما يرى البعض الاخر انها "المستقبل" وانها سترسم عمل مصارف العالم نحو الافضل في الفترة المقبلة، في لبنان يقول عضو لجنة الرقابة على المصارف، امين عواد، ان لبازل 2 تأثيراً ايجابياً جداً على المصارف في لبنان، فمنذ خمس سنوات الى اليوم نلاحظ ان مجموع حجم



امين عواد

أثرها في لبنان عن طريق زيادة الرواتب أو إصلاح القطاع العام، هذا العمل بحاجة إلى قوانين تقر في المجلس النيابي وإلى قرارات تتخذها الحكومة وإلى اشتراك الفعاليات الاقتصادية والمجتمع المدني. وهذه عينة من التعقيدات السياسية والاقتصادية التي يشهدها البلد، في ظل هذه الاجواء جاء منذ حوالي الشهرين تخفيض تصنيف لبنان من مؤسسة التصنيف العالمية -STAN DARD & POORS من B- إلى +ccc أي جرى تخفيض درجة للمخاطر السيادية، ولكن منذ حوالي الاسبوعين جاء تصنيف شركة Moodys و هي واحدة من المؤسسات العالمية الثلاثة التي تصنف المخاطر السيادية للبنان لترعلى

الدولية مما سهل لها ايجاد ما تبحث عنه، واليوم المصارف اللبنانية موجودة في 23 دولة اجنبية من ضمنها قطر، مصر، الاردن، رومانيا، السعودية، سوريا، السودان، الجزائر، الإمارات العربية و عدة دول اوروبية الخ... وهذه كلها اسواق جديدة. ان هذا التوزيع في الاسواق التي تعمل بها المصارف آمن لها تنوع في مداخيلها مما يقلل من المخاطر الناتجة عن الاعتماد على مصدر واحد للمداخيل واليوم حوالي 40% من هذه المداخيل تأتي من الخارج بالنسبة للمصارف الكبرى. هذا جانب من أثر تطبيق الاتفاقية اما الجانب الآخر وهو الشق النوعي، فبالرغم من جعل المصارف تتطلع في مقاربة جديدة لإدارة المخاطر مبنية على "الاستراتيجية" أي ضمن التحليل المسبق للمخاطر ودراسة هل أموالها الخاصة تسمح بتغطيتها. يمكن القول ان ما نشهده اليوم في القطاع المصرفي من توسع في حجمه وتوزعه الجغرافي وتنوع نشاطه ربما لم تكن لنشده لولا تطبيق بازل 2.

هذا التأثير الايجابي هل ستلقى مفاعيله مع تخفيض تصنيف لبنان من B- إلى +ccc؟

إن الوضع السياسي في لبنان هو المشكلة الاساسية على الصعيد الاقتصادي والمالي وهو يمنع من ايجاد الحلول للمشاكل التي تتعرض لها، فعلى سبيل المثال فان مشكلة الفلاء على الصعيد العالمي اذا ما ارتوت التخفيف من

يقول عضو لجنة الرقابة على المصارف، ومنسق فريق عمل تطبيق بازل 2 امين عواد عند سؤاله عن اسباب تأخر بدء تنفيذ الاتفاقية انه ليس هنالك من تأخير فلبنان قرر منذ البداية ان يبده العمل وفق معايير بازل 2 اعتباراً من 1/1/2008 وهذا ما حصل فعلاً، فهناك مصارف تابعة لدول لا تطبق بازل 2 كما هي الحال في ايران وباكستان وغيرها وهناك مصارف تابعة لدول تطبق الاتفاقية بمقاربتها المتطورة. لكن مغالطة التأخير يقع فيها البعض كون العمل بازل 2 في سنة 2008 سيكون بالتزامن مع العمل بازل 1 إذ ان المصارف سوف تقدم تصاريحها وفقاً للاتفاقيتين وذلك لكي تتأقلم المصارف مع الاساليب الجديدة للعمل وكذلك لمعرفة اثر الاتفاقية الجديدة على ملاءة كل مصرف ومعالجة نقاط الضعف عند بروزها.

ما هو تأثير بازل 2 على المصارف؟ كان لبازل 2 تأثيراً ايجابياً جداً على المصارف في لبنان إذ ان مراحل تطبيق الاتفاقية قد أخذت وقتاً طويلاً كما هو الحال في كل بلدان العالم أي حوالي 4 سنوات. هذا الوقت الطويل من التحضير للتطبيق ساعد المصارف على زيادة راسمالها، فمنذ خمس سنوات الى اليوم نلاحظ ان مجموع حجم رساميل المصارف قد ارتفع من 4.4 مليار دولار الى حوالي 7.3 مليار دولار في نهاية 2007، وهذا ما دفع بالمصارف اللبنانية إلى البحث عن اسواق جديدة للعمل خاصة انما تطبق أعلى المعايير

ما هو بازل 2 وما هي الاجراءات التي اعتمدها لبنان لتنفيذه

قررت لجنة بازل إعادة النظر بمجموع الاتفاقية وبهذا ولد بازل 2 في 2004 ووضعت للمسات الاخيرة عليه في العام 2006.

الاتفاق عبارة عن ثلاثة دعائم: الدعامات الأولى تتعلق بالحد الأدنى لرأس المال حيث ان على كل مصرف ان يحتفظ بحد أدنى لرأس مال كافي لتغطية المخاطر المصرفية الاساسية وهي : مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل وإضافة على هذه المخاطر السابقة التي لحظها بازل 1، واقترحت الدعامات الأولى اساليب عديدة لقياس كل واحدة من هذه المخاطر المذكورة.

الدعامات الثانية تتعلق بالسلطات الرقابية وكيفية معرفتها ان الاموال التي تخصصها المصارف لتغطية المخاطر التي ذكرنا هي فعلاً كافية خاصة ان بازل 2 وضعت مخاطر اخرى يجب اخذها في عين الاعتبار) مخاطر السيولة، مخاطر استراتيجية، مخاطر الاعمال....) ونحن في لبنان نركز في صورة اساسية على الدعامات الثانية نظراً لأهميتها وهي جديدة كلياً على بازل 1 ونعتبرها الهدف النهائي الذي تسعى اليه بازل 2 وهو تحسين نوعية انظمة رقابة المخاطر.

الدعامات الثالثة هي الشفافية إذ رأيت الاتفاقية انه لتأمين بيئة مصرفية سليمة يجب ان تتظاهر جهود ثلاثة أطراف، الطرف الأول هو المصارف عينها وهنا التوصيات الداخلة ضمن الدعامات الأولى والطرف الثاني هو السلطة الرقابية وهنا توصيات الدعامات الثانية والطرف الثالث هو المتعامل الذي يفترض به تأمين معلومات كافية عن المصرف الذي هو ينيو التعامل معه قبل اتخاذ قراره هذا، لذلك طلب بازل 2 من المصارف القيام بإفصاحات عديدة تشمل كل أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتصريح عنها للجمهور وكيفية ادارته لهذه المخاطر وذلك بهدف رفع مستوى الشفافية في الاسواق المالية وتوفير اكبر قدر ممكن من المعلومات اللازمة.

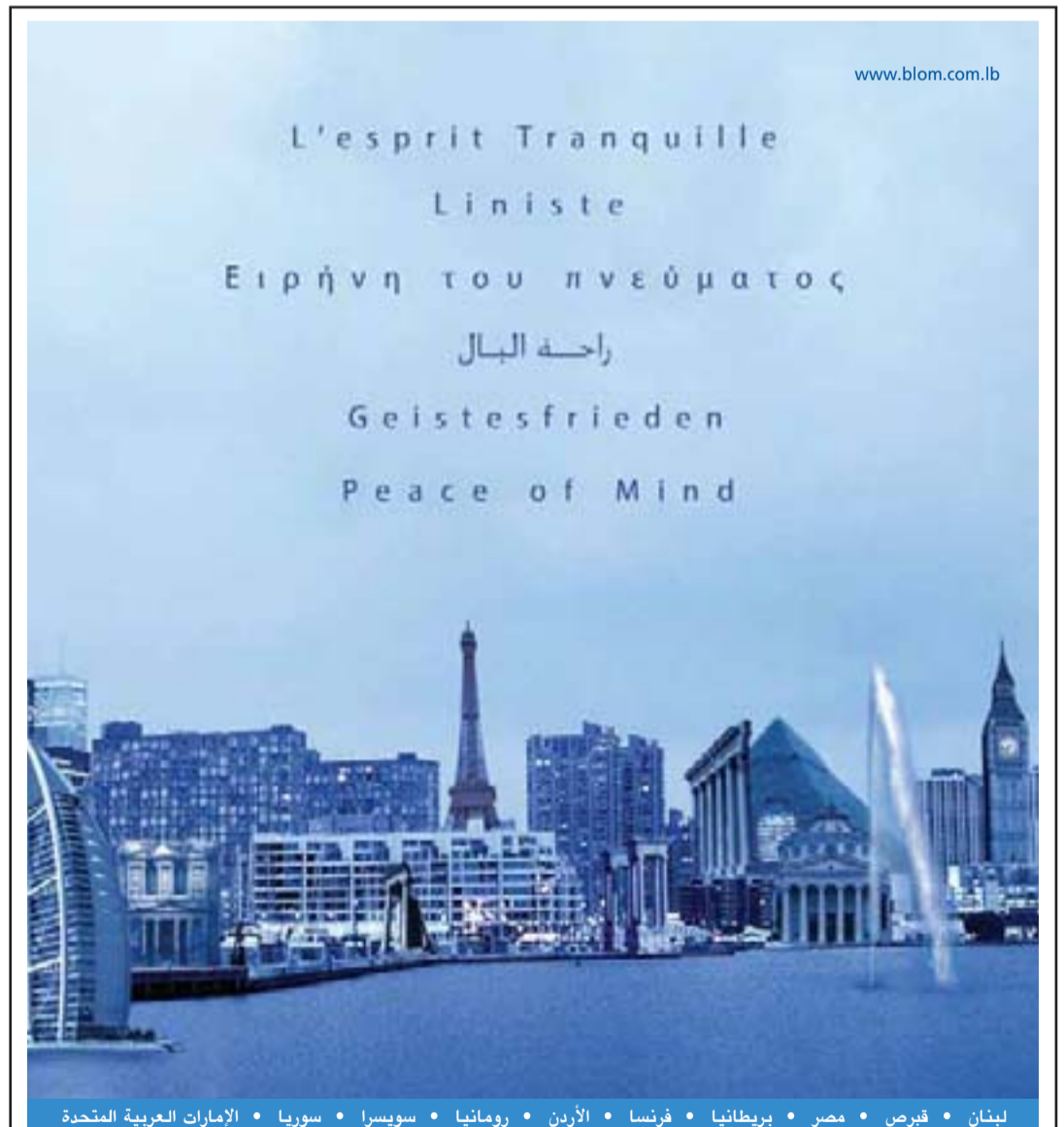


ربيع نعمة

100 دولة بعد سنة انما تطبق بازل 1. لكن بازل 1 اقتصر على نوع واحد من المخاطر وهو مخاطر الائتمان، وفي العام 96 ادخل على الاتفاقية تعديل اساسي الى جانب تعديلات اخرى تتعلق بمخاطر السوق وهنا نكون انتقلنا الى مرحلة جديدة. أما بعد الخسائر التشغيلية التي أصابت مصارف كبرى وعلى رأسها انجبار المصرف الانكليزي الشهير "بيرنغ" وبيع نعمة المسؤول عن وحدة تطبيق

ربيع نعمة المسؤول عن وحدة تطبيق بازل 2 اوضح ان الاتفاقية الثانية لكفاية رأس المال -بازل 2- وهي امتداد الى الاتفاقية الاولى بازل 1 التي بدورها صادرة عن لجنة عالمية تسمى لجنة بازل للرقابة على المصارف وهي واحدة من لجان متخصصة تابعة لبنك التسويات الدولية الذي انشئ بعد الحرب العالمية الثانية في مدينة بازل في سويسرا. لجنة بازل للرقابة المصرفية تأسست في العام 1974 والاعضاء في هذه اللجنة هم الدول الصناعية العشر الكبرى ثم انضم إليهم منذ فترة ثلاثة دول أخرى.

في منتصف الثمانينات ونتيجة لدخول المصارف اليابانية السوق الأوروبية ومنافستها الشديدة لها كونها كانت تعمل دون حد ادنى لرأس المال بدأت هذه الدول تعمل مع لجنة بازل على خطين الأول لحماية مصارفاها من هذه المنافسة غير المتكافئة والثاني هو ضمان ان المصارف العاملة في أوروبا لديها رساميل كافية لمواجهة أي خسائر مستقبلية يمكن ان تتعرض لها. هكذا ولدت اتفاقية بازل 1 في 1988 وكان التطبيق الفعلي عام 92 واعلنت



حملنا راحة البال إلى كل أنحاء العالم

يقدم لك بنك لبنان والمهجر - البنك اللبناني الأوسع إنتشاراً في العالم - خدمات مصرفية شاملة تلبي كافة حاجاتك أينما كنت في العالم. سواء كنت في لبنان، قبرص، الأردن، سوريا، مصر، فرنسا، إنكلترا، سويسرا، الإمارات العربية المتحدة أو في رومانيا سنجد فرماً لأحد بنوك مجموعة بنك لبنان والمهجر يهتم بك ويحرص على إعطائك خدمات مصرفية مميزة ورفيعة المستوى.

مع بنك لبنان والمهجر العالم كله حقاً بمنأولك.



اخبار مصرفية ومالية



الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي كانون الثاني 2008

سجلت معظم مؤشرات النشاط الاقتصادي تحسناً في الشهر الأول من العام 2008 بالمقارنة مع الشهر ذاته من العام 2007. على صعيد النشاط المصرفي، ازداد إجمالي موجودات/ مطلوبات المصارف التجارية بنسبة 1% في شهر واحد وبنسبة 13,2% بين نهاية كانون الثاني 2007 ونهاية كانون الثاني 2008. وبلغ معدل دولرة الودائع 77,2% عند نهاية الشهر الأول من العام 2008. وفي حين عرفت معدلات الفائدة الدائنة والمدينة على الليرة وعلى الدولار في سوق بيروت تراجعاً في كانون الثاني 2008، استمر مؤشر الاسعار في الارتفاع.

القطاع المصرفي

في نهاية كانون الثاني 2008، ارتفعت الموجودات/ المطلوبات الاجمالية والمجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان الى ما يعادل 125227 مليار ليرة (ما يوازي 83,1 مليار دولار)، مقابل 123999 مليار ليرة في نهاية العام 2007 و110647 ملياراً في نهاية كانون الثاني 2007. وبذلك يكون إجمالي الموجودات/ المطلوبات قد ارتفع بنسبة 1,0% في الشهر الأول من العام 2008، مقابل تراجعها بنسبة 1,2% في الشهر الأول من العام 2007. اما اذا اخذنا فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في كانون الثاني 2008، فيكون إجمالي موجودات/ مطلوبات المصارف التجارية قد ارتفع بنسبة جيدة بلغت 13,2%.

المطلوبات الودائع الاجمالية في المصارف التجارية

في نهاية كانون الثاني 2008، ارتفعت الودائع الاجمالية لدى المصارف التجارية التي تضم ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع القطاع العام، الى ما يعادل 103944 مليار ليرة وشكلت 83,0% من إجمالي المطلوبات، مقابل 102598 مليار ليرة في نهاية العام 2007 و92085 ملياراً في نهاية كانون الثاني 2007. وارتفعت هذه الودائع بنسبة 1,3% في الشهر الأول من العام 2008 مقابل تراجعها بنسبة 1,1% في الشهر الأول من العام 2007. واذ اخذنا فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في كانون الثاني 2008، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة جيدة بلغت 12,9%.

وقد تراجع معدل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم قليلاً الى 77,17% في نهاية كانون الثاني 2008 مقارنة مع نهاية العام 2007 حيث بلغ 77,34%، غير انه ارتفع مقارنة مع نهاية كانون الثاني 2007 (76,06%) في ظل عدم الاستقرار على الصعيدين الامني والسياسي.

في نهاية كانون الثاني 2008، ارتفعت الودائع الاجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية الى ما يعادل 87987 مليار ليرة وشكلت 70,3% من إجمالي المطلوبات، مقابل 86981 مليار ليرة في نهاية العام 2007 و77529 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2007، وازدادت هذه الودائع بنسبة 1,2% في الشهر الأول من العام 2008 مقابل ارتفاعها بنسبة 0,2% في الشهر الأول من العام 2007. وازدادت هذه الودائع بنسبة جيدة بلغت 13,5% في فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في كانون الثاني 2008.

وفي التفاصيل، ازدادت الودائع بالليرة بنسبة 1,9% في الشهر الأول من العام 2008، في حين ازدادت الودائع بالعملة الاجنبية بنسبة 0,9% فترجح معدل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم الى 74,19% في نهاية كانون الثاني 2008 مقابل 74,38% في نهاية العام 2007، لكنه ارتفع مقارنة مع نهاية كانون الثاني 2007 (72,89%).

في نهاية كانون الثاني 2008، ارتفعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية الى ما يوازي 9715 مليون دولار مقابل 9588 مليون دولار في نهاية العام 2007 و8690 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2007. وفي الشهر الأول من العام 2008، ارتفعت هذه الودائع بنسبة 1,3% في حين كانت قد تراجعت بنسبة 7,3% في الشهر ذاته من العام 2007.

سلامة:

مجمّل الودائع المحلية في القطاع 84 مليار دولار

ترأس حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الاجتماع الشهري لجمعية مصارف لبنان وقد بدأ حديثه باستعراض التطورات في الاسواق والتي سجلت منحا ايجابيا اذ أصبحت مجمّل الودائع المحلية في القطاع (هذا اذا تم احتساب اموال القطاع المالي والاموال الخاصة) 84 مليار دولار اميريكي وقد شهدت الاسواق خلال الثلاثة اشهر الاخيرة نموا، اذا تم احتسابه سنوياً، يقدر بـ 15% وامل ان يستمر هذا النمو علماً انه لو تم احتساب ما للمصارف اللبنانية في الخارج عندها سيحقق حجم الودائع المئة مليار دولار. اضافة الحاكم بان هذه النتيجة تتطلب مقارنة متطورة ومختلفة للعمل المصرفي في لبنان، وان مصرف لبنان بالتعاون مع جمعية المصارف قد تجنبنا الوقوع بمشاكل وازمات عديدة لم تتج منها مصارف عالمية كبيرة جداً لان غايتها كانت الربحية فقط... وتابع الحاكم ليؤكد بان المصرف المركزي يقوم حالياً بمراجعة التعاميم السابقة للمزيد من الدراية علماً بأنها تعتبر حتى الساعة ذات مضمون جيد كما وان مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف سيسددان لدى تطبيق التعاميم تجنباً للوقوع بأزمات جديدة كان المركزي قد نجح في تجنبها سابقاً، وذلك رغم انخفاض الفوائد عملياً لان الغاية الاساسية تبقى سلامة القطاع المصرفي.

من ناحيته رئيس جمعية المصارف فرنسو باسيل تناول موضوع لتعميم الوسيط رقم 158 المتعلق بنشر الميزانية وبيان الارباح والخسائر مطالباً بتحديد مهلة تطبيقه من ثلاثة الى ستة اشهر، فوعده الحاكم بعرض الامر على المجلس المركزي للبت به.

مصادر نيابية: أزمة الغلاء عالمية وفي لبنان يختلف الوضع بسبب فلتان الاسعار وغياب وزارة الاقتصاد عن المراقبة المعارضة تستعد لأخذ خطوات تحضيرية او لقاءات لمواجهة الغلاء.. والخطوات في انتظار التحرك العمالي في 7 ايار



يستعد بعض النواب، لاسيما المعارضين منهم لاتخاذ خطوات تحضيرية او عقد اجتماعات متتالية من اجل بحث أزمة الغلاء المستشرية على الساحة اللبنانية، لاسيما ان موجة الغلاء هذه طاولت مختلف السلع والمواد الاستهلاكية، ان لم تكن جميعها وازادت بغالبيتها حوالي 20 الى 35 بالمئة، فيما بعض السلع ارتفعت حوالي مئة بالمئة. الا ان هذه الخطوات ستنظر النظاهرة المطيية المعيشية التي اعلن عنها الاتحاد العمالي العام في 7 ايار المقبل لاسيما وحسب قول مصادر نيابية ان أزمة الغلاء هي عالمية، لكن في لبنان كل شيء يختلف نتيجة الفلتان في الاسعار فضلاً عن غياب وزارة الاقتصاد عن المراقبة، اضافة الى ان عدم الاستقرار السياسي يلعب دوراً كبيراً في هذا المستشري والذي بدأ يستفحل يوماً بعد يوم.

وفي هذا الاطار اقترح النائب اسماعيل سكرية تشكيل هيئة اقتصادية من ذوي الشأن والاختصاص، وتضم هيئة مستقلة تراقب الاسعار، والمهم في هذا الامر زيادة التقديمات الاجتماعية لانه افضل من رفع الحد الأدنى للاجور، يعني التقديمات في التعليم والصحة والتقاعد، والضمانات، لانه كما قال سكرية عندما يتم رفع الحد الأدنى للاجور سيتم بعدها زيادة للاسعار، ولفت الى ان الغلاء جزء منه علمي وجزء داخلي مسؤولة عنه الحكومة، فهي قادرة ان تقوم بعمل ما في هذا المجال ولا تفعل.

اما النائب ناصر نصر الله فأرى ان هناك من يخبئ وراء رجال الاعمال الاقتصاديين ويشكلون على الحركة النقابية، ولا يفعلون شيئاً لان كل الامور

ترتبط بالواقع السياسي. اما النائب نوار الساحلي فقال: فالج لاتعالج، وأي شيء في البلد ينقلب، ويتحول الى السياسة، من هنا ضرورة التغيير وحل هذه المشكلة الاجتماعية الاقتصادية اذ لم يعد احد يحتفل من المواطنين وهناك غياب لكل شيء. وعلى صعيد جبهة الموالة، فإن النواب يعتبرون ان الازمة المعيشية ترتبط بالغلاء العالمي وبارتفاع سعر برميل النفط وانخفاض سعر صرف الدولار الاميركي، وما شابه ذلك من انعكاسات

على مختلف حركة الاستيراد والتصدير مما سبب في غلاء وارتفاع اسعار السلع والمواد الغذائية. ويعتبر هؤلاء ان الحكومة لا تستطيع ان تفعل شيئاً في الوقت الراهن في ظل غياب المؤسسات الرسمية، وعلى رأسها المجلس النيابي اذ يرى هؤلاء ان المجلس ابوابه مغلقة، واي مشروع قانون لزيادة الاجور يجب ان يمر عبر المجلس النيابي، ولذلك فكل الامور متوقفة بانتظار حصول خرق ما على الساحة السياسية. ومن هذا المنطلق ترى مصادر نيابية

تطوير البنى المالية وانتظام النمو الاقتصادي

المالية والنمو الاقتصادي ومعايير الاندماج/التقارب- طرحت في المؤتمر مسألة الدور القادم للمجموعة الأوروبية في ضوء ما تم إنجازه حتى الآن منذ انطلاق قطار برشلونة في مطلع التسعينيات وفي ضوء إرساء الإصلاحات في دول المتوسط واستمرارها وقدرة الحكومات على بلورة وتنفيذ سياسات ماركو- اقتصادية أكثر تعقيداً وشمولية، مع الأخذ في الاعتبار كذلك مرحلة الانتقال الديمغرافي في دول المتوسط، حيث تراقف النمو الاقتصادي بمعدلات مقبولة تزيد عن 5% سنوياً مع تباطؤ في معدلات النمو السكاني، فارتفعت بفعلها معدلات الناتج الى الفردي مما يسهم عمل واداء مؤسسات الخدمات المالية.

يتضح من مداخلات المسؤولين الأوروبيين المعنيين بالإدارة الأوروبية متوسطة ان هناك مجموعة من السياسات القطاعية الموكاة لجهود التحديث المالي في الدول المتوسطية لإعادة تخصيص الموارد، بالإضافة الى آليات محددة للتعويز المالي في بعض الحالات كحالة الخسائر الناتجة عن تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع الأوروبية، وستخصص أوروبا كذلك مبالغ محددة (500 مليون يورو على سبيل المثال لفترة 2010-2007) من اجل تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير وتحديث القطاع المالي واخيراً التحديث الاقتصادي. كما ستكون هناك توظيفات في المنشآت الجديدة (Capital Risk) من خلال برنامج التسهيلات الأوروبية-متوسطة للاستثمار والشراكة المعروف بال-FEMIP.

فقد اوضح نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار ان هذه المؤسسة، ومن خلال برنامج FEMIP المذكور ستعطي دوراً مساعداً ومتزايداً عن طريق 5 أدوات رئيسية: اثنتان منها قائمتان اصلاً وثلاثة جديدة. ويأخذ هذا الدور في الاعتبار، من جهة، تجربة المصرف في بعض دول أوروبا الوسطى والشرقية خلال العقدين الماضيين، ومن جهة ثانية، واقع دول البحر المتوسط حيث للمصارف التجارية دور مهمين وحيث توجد سيولة كبيرة دون ان تتحول الى تمويل وقرروض لقطاع المؤسسات، واولى الأدوات تتمثل في الاقراض الطويل الاجل للمؤسسات، اما مباشرة او من خلال التسهيلات الائتمانية

في الصناعة المصرفية العالمية، بدءاً بالنسب الاحترازية للسيولة ومخاطر الإقراض ومراكز القطع وتحديد نوعية الموجودات وتكوين ملاءم للمؤونات مروراً بالافصاح والشفافية ونظم المحاسبة المالية الدولية والادارة الرشيدة وادارة حديثة للمخاطر ومستويات كافية للرسمة واسس مكافحة تبيض الاموال وصولاً الى سلطات نقدية ورقابية كقوة ومستقلة واطار تنظيمي وتثريجي يوفّر من جهة، مرونة وكفاية عمل المؤسسات المالية والمصرفية وبضمن، من جهة ثانية، انظمة ضبط فعالة، وقدركز الجانب المتوسطي، في مقارنة مقايير لمفهوم التقارب والاندماج على الاندماج الحقيقي على مستوى الاقتصاد والاجتماع.

فتحديث بنية الوساطة المالية، من خلال المصارف او البورصات، يجب ان يقاس اولاً واخيراً بتحسين التمويل، احكاماً وشروطاً واجالاً، للأنشطة الاقتصادية والمؤسسات وبخاصة للثريحة المتوسطة والصغيرة منها. فالتمويل المؤاتي يرفع من معدلات النمو ويوسع تغطيته الى مناطق وفئات يخشى ان تظل خارجه بدون بنية مالية فاعلة وحديثة. والتمويل المؤاتي يساهم في تنويع بنية الانتاج، فتظهر نتائجها تنوعاً في بنية التبادل السلعي والخدماتي بين صفتي المتوسط وقدرة او طاقة اوسع على اجتذاب واستقبال الاستثمارات الأجنبية ذات المنشأ الأوروبي و/او الاستثمارات العربية التي ستكتف في ظل الفوائض النفطية الضخمة بكل المقاييس. فمقياس التقارب Benchmarks of Convergence او الاندماج المالي مع أوروبا يتحدد بمدى مساهمة المصارف

والاسواق المالية تحديداً في خلق نمو وفرص عمل أي في قدرة الوساطة المالية المصرفية وغير المصرفية على تعبئة المدخرات وإعادة تخصيصها بكفاءة. اما اقتصر التمويل من قبل المصارف والبورصات على المدى القصير دون المدى المتوسط والطويل، واقتصاره على تمويل المضاربات او الصفقات غير المنتجة فيعتبر فشلاً لمجمّل عملية التحديث والتطوير المنشودة. ففاعلية بنية الوساطة المالية تكمن في قدرتها على ربط الحاجات التمويلية المائلة بالموارد المالية المتوافرة أيضاً بشكل كبير او اذا كانت تعالي من الندره. انطلاقاً من هذين المحورين-البنية

الدكتور مكرم صادر

نظمت المجموعة الأوروبية المؤتمر الأوروبي-متوسطي الثاني عشر في بروكسل خلال يومي 20 و21 شباط 2008 تحت عنوان «الخدمات المالية والمصرفية في قلب التحول/ الانتقال الاقتصادي». وابعد من التوافق العام على أهمية وجود نظام مالي متطور في بنيته وفي ادائه بحيث تصبح معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة ومنتظمة، أي مستدامة، مع الوقت، ظهرت قائمة مشتركة لدي طرفي الحوار الأوروبي-المتوسطي اولاً بالشروط غير المستهان به الذي قطعته الدول الشريكة في الضفة الأخرى للبحر المتوسط على طريق إرساء الإصلاحات الضرورية، من جهة، في ماليتهما العامة لناحية العجزات والديونيات العامة، ومن جهة ثانية، في تحرير القطاع المصرفي والقبود وتدخل القطاع العام في تسييره ونشاطه، بحيث أصبح محترماً ومفتوحاً للاستثمارات الخاصة الوطنية والاجنبية. يضاف الى ذلك إطلاق الاسواق المالية الوطنية وتحديث بنائها وآليات عملها وراقبتها المهنية فتكفل الوظيفة التحويلية للاقتصاد والمؤسسات في موازنة التمويل المصرفي. وجرى توافق على ضرورة الاستمرار في هذا النهج كونه احد اسس الاستقرار المالي والنقدي.

وتبين من المداخلات والمناقشات ان دولا متوسطية هامة، منها مصر والمغرب وتركيا قطعت شوطاً كبيراً في الإصلاحات بشقويها: المالية العامة والمصارف والاسواق المالية. وباتت بناها المالية توفير وساطة مقبولة وعلى الاقل غير معيقة للنمو الاقتصادي، على صعيد تعبئة مدخرات الداخل او غير المقيمين، كما بات يمتدّ بها لتسهيل استقبال الاستثمارات الأجنبية الوافدة، وبخاصة تلك التي يمكن ان تتسرع وتتكيف مع ارتفاع اسعار النفط والتدفقات التي لا بد وان تنتج عنها او ترتبط بها.

وتمثل المحور الثاني للنقاشات حول اتجاه الصناعة المصرفية والمالية في الضفة الأخرى للبحر المتوسط الى الاندماج/ التقارب (Convergence) مع مثيلاتها في دول المجموعة الأوروبية. طبعاً يعني بالاندماج في مقارنة اولية ان تعتمد الصناعة المالية المتوسطية معايير وقواعد عمل الصناعة المالية الأوروبية، وهي ذاتها مع بعض الاختلاف

رمضان: الشباب المغترب يتطلع الى وطن بلا طائفية.. واللغة هي اساس الانتماء فحذار اهمالها

حس المواطنة للبنان كبلد ووطن، لانه العامل الوحيد الذي ساعدنا للارتباط اكثر بلبنان، خاصة انه قبل عام 92 لم تكن هناك فضائيات تخبرنا عما يحصل في البلد، وهم مرجعنا الوحيد لمعرفة لبنان اكثر وتقاليد وعاداته. بينما اليوم يشعر الشباب المغتربون انهم معنيون اكثر بالبلد، اذ انتشر الاعلام الفضائي بشكل اكثر في بلاد الاغتراب، إضافة الى بعض المحاولات الخجولة لإيجاد العلاقة بين الدولة والمغتربين، وبعض أعمال السفارات ولكنها حتى اليوم غير فعالة، وتقتصر المحاولات على أعمال فردية. ولكني اعتقد ان الدولة بإمكانها إقامة مراكز ثقافية واعتماد سياسة اغترابية، وتفعيل دور الملحقين الاغترابيين، من خلال وضع مخططات وإرسال المثقفين والفنانين والكتاب.

ورغم تأسيس بعض المدارس، لكن من الضروري إقامة اتفاقيات تتعلق بتعليم اللغة العربية، لأن اللغة اساس الانتماء لأي شيء.

هل ما زالت لديك صداقات وتواصل مع ساحل العاج؟

طبعاً ما زلت محافظة على بعض الصداقات ولكننا اصلاً لم تكن كثيرة بسبب خوف الاهل علينا.

كنت تشعرين بين اصداقك انك اجنبية ام مواطنة مثلهم؟

كنت الاثنتين، اشعر اني منهم لأني افكر مثلهم، وضائفة في نفس الوقت لأنني لبنانية الاصل ولا يمكنني الانخراط معهم.

ماذا يمكن ان تقدمي نصيحة الى ابناء المغتربين العائدين من خلال تجربتك؟

نصحتي هي تحويل تجربتهم الى عامل ايجابي لأن هذا ما يميزهم عن غيرهم، وهذه طاقة يمكنهم الاستفادة منها وانصحهم بالسعي اكثر الى تعلم اللغة العربية، لانها لغة غنية وجميلة وثقافة واسعة واغنى بكثير من سائر الثقافات، وتعرفهم اليها يمكنهم اكثر من التأقلم مع مجتمعهم الام.

ان افتتاح الفضائيات، كما حصل حالياً مع قناة الاخبارية، وتقديم النشرة باللغة الفرنسية الى المغتربين في الدول الفرنكوفونية، يمكنهم من الاطلاع على اخبار بلدهم وفهمها من خلال مخاطبتهم باللغة التي يتكلمونها ويفهمونها، ما يجعلهم فخوريين به.

من هنا اشير الى الدور الكبير للاعلام الاغترابي في تقريب المغترب لبلده، فالشباب بحاجة الى اعلام لبناني ليس بالضرورة باللغة العربية، بل بلغته، في ظل غياب دور الدولة، لان اللغة هي مفتاح شباب الاغتراب، ويمكن ايضاً العمل على إصدار مجلات للمغتربين بلغتهم.

حاورتها مهي سابق

المدارس اللبنانية في الخارج مسؤولية واغترابية مشتركة



لك بعد ذلك؟ وماذا تشعرين حيال لبنان اليوم؟

كان وما يزال ساحل العاج هو بلدي ووطني. ولكن منذ عام 2005 وبعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، أصبحت اشعر بمصالحة مع لبنان، اذ قبل هذا العام كان الجنوب يعني لي الكثير خاصة اني ابنته، وكنت اقوم بالتحقيقات من هناك، واشعر بما يعانيه اهله وادرك ما معنى الاحتلال الاسرائيلي، وذلك الشعور ليس لأنه منطقي بل لاني اعلم ما قيمة ان يكون جزء من بلادي محتل.

ولكن بعد 2005 ادركت اكثر ان لبنان لديه الكثير من الاعداء، وابتقت ان كل بلدي بخطر، ومن هنا ولدت لدي المصالحة مع وطني، الذي كان سابقاً يؤلمني واشعر به وطن لطوائف وانا لا انتمي اليها لأني لا افكر بها.

انه حالياً وطن لم يولد بعد، رغم الانقسام، الا ان الطرفين لديهما الاندفاع غير المبني على اساس طائفي، وهكذا وجدت نفسي لبنانية مئة بالمئة، كأى مواطن لبناني آخر.

لو كنت مكان والديك هل لكت اخترت الفرقة، وفي حال كان الجواب نعم، هل لكت عدت الى لبنان، اذ فكرت في انتقال اولادك الى مجتمعهم الام الغريب عنهم، وخوضهم تجربتك الشخصية؟

اعيد التجربة واغترب، رغم كل الصعوبات التي قد يواجهها اولادي، لانها تجربة غنية. ولكني اسمح لاولادي الانخراط اكثر بالمجتمعين الافريقي والفرنسي على حد سواء، لاني من خلال نشأتي المختلطة لا املك نفس الخوف الذي كان يشعر به اهلي سابقاً من التفاعل مع المجتمع المضيف. وهذا امر طبيعي بالنسبة اليهم، فهم لبنانيون الاصل والنشأة، وانتقلوا للعيش في الغربة، فكانوا يعتقدون انه من المفترض ان نعيش كما عاشوا هم في لبنان، وان يشدوننا الى عالمهم.

الا ان اهم ما اكتسبته من والدي هو

الفرنسيين، كان من الطبيعي ان اتقن اللغة الفرنسية وان اشعر انها لغتي الام، اذ كنت ادرس واعبر واتكلم وانتمل بها. هذا التجمع للثقافات لديك هل كان سلبياً ام ايجابياً في تكوين شخصيتك؟

كنت اصعب احياناً لست عربية، ولست افريقية، ولست فرنسية، وفي آن واحد اشعر اني الثلاث معاً، ما شكل لي عامل غني ومعرفة قوية، وسهل علي التأقلم مع أي مجتمع اتواجد فيه.

لكن تعدد الثقافات خلق لي ازمة هوية، خاصة قبل عمر العشرين، اذ يشعر الولد خلاله انه بحاجة الى ان يعرف من هو، فأنا لبنانية بالاسم فقط، لا اعراف لا لغة ولا تاريخ ولا جغرافية لبنان، وانا فرنسية بالانتماء، وافريقية بالدم حسب ما يقال (بمعنى انه لدينا نفسية الافريقي البسيطة من خلال تعاطيه مع الامور وبساطته مع الحياة ومسالمته شعبه، ولا مظاهر لديه). فاللبنانيون في افريقيا كانوا متعصبين بعض الشيء، اذ جعلونا نحن اولادهم نخرط مع الفرنسيين والافريقيين وفي نفس الوقت لم يدعونا نعيش اسلوب حياتهم.

هذا الشعور بالانتماء للثلاث، شكل لي ازمة غريبة، اكتشفت لاحقاً بانها كانت ازمة مفيدة لي، خاصة بعد مجيئي الى لبنان، فكانت عامل ايجابي، اذ اني املك تراكم ثقافات، وبإمكانني التأقلم مع أي مجتمع اتواجد فيه.

لو بقيت في ساحل العاج هل لكت اخترت نفس مجال العمل، ام انه كان من الممكن ان تكون توفرت لك الفرص اكثر هناك؟

حتى لو بقيت في ساحل العاج لكت ايضاً اخترت مجال الاعلام لأنني احب هذا المجال. ولكن ممكن ان يكون العمل في البلاد الفرنكوفونية اسهل، لأن فرص الاعلام الفرنكوفوني في لبنان ليست كبيرة اسوة بالاعلام العربي.

ماذا يعني لك ساحل العاج قبل مجيئك الى لبنان وماذا اصبح يعني

بيسألني، هل انت مسلمة، ولكنك لا توحين بذلك؟». فكت أقول في داخلي اين اعيش ومع أي نمط تفكير اتواجد.

إضافة الى الطائفية، لاحظت وجود المظاهر وعدم الصراحة وقلة الصدق. لاني نشأت في مجتمع صادق، وكل كلمة تقال تكون مقصودة، ولكن هنا من خلال تركيبة الانسان العربي واللبناني، يوجد ما يسمى بـ«المسايرة»، فقد يقال لك كلمات ليست مقصودة حرفياً، فكت استغرب هذه الامور بعض الشيء، لاني كنت اصدق كل كلمة تقال لي، ولاحقاً اكتشف ان قائلها لم يقصد ما او كانت بلا معنى.

ولكن خلال دراستي الجامعية كانت لدي الحثيرة لمعرفة كيف تربي ونشأ الشباب اللبناني ايام الحرب لاكتشاف خلفيتهم الثقافية والتربوية لتحليل طريقة تفكيرهم، عندها اصبحت متفهمه قليلاً لهم، وتمكنت من الدخول الى عالمهم، وفهمه، فأدركت عندها لماذا تمهم المظاهر وما الذي يجعلهم يفكرون بالطائفية.

كما لاحظت تحولاً كبيراً منذ عامي الجامعي الاول حتى الاخير في نمط تفكير الطلاب، مثلاً كانت الاغلبية تفكر بطائفية وتضع رموز دينية، وفي السنة الاخيرة تدنت نسبتها الى 50%. لذلك جعلتني مواكبتني للتحول شيئاً فشيئاً، ان اشعر بالارتياح مع المجتمع الذي اعيش معه.

هل شكل لك عامل عدم اتقان اللغة العربية عائقاً في إيجاد عمل، ام تعبيره السبب في وجودك في الموقع الذي تختلينه اليوم في تلفزيون المستقبل؟

ان عدم اتقاني اللغة العربية، ما زال يشكل لي عائقاً حتى اليوم في عملي، اذ كنت اتمنى ان تكون هي لغتي الام، لاني في النهاية لبنانية الاصل. حالياً اصبت احبها وارغب بتعلمها اكثر. وما اني عشت في إفريقيا مع

الاداري، وكنت اكمل ايضاً الدراسات العليا DESS في الاعلام الفرنكوفوني، ثم انتتني فرصة العمل في صحيفة L'orient le jour كمترتبة.

ما الصعوبات التي واجهتها من حيث التأقلم والانخراط بالمجتمع اللبناني، ام من حيث العمل؟ عانيت حتى من خلال عملي في المصارف، من اللغة، اذ كلما كانت تركيز على اتقان اللغة العربية وكان ذلك ما بين عامي 96-97 فكت انزعج كثيراً. وفي الوزارة ايضاً لم اعمل ضمن مجال تخصصي واعتبر السنة الاولى بمثابة عذاب، اذ لم استطع إعطاء ما هو بإمكاني وبمقدرتي، بسبب عامل اللغة. بعد ذلك جاءت مستشارة اعلامية للوزير وهي فرنكوفونية، وكان كل عملها بالفرنسية، واصبحت مساعدة لها.

من هنا اتاني عرض العمل في تلفزيون المستقبل للانطلاق بالنشرة الفرنسية عام 1998، واصبحت مديرة التفاعل معها.

وخلال العامين الاولين من مجيئي الى لبنان عشت في بيت جدي، وشكل لي موضوع اللغة حاجز معني من التعاظمي والتكلم مع احد، فامتعت عن الكلام الا عند الضرورة، اذ كنت استطيع الفهم، ولكي كنت اشعر ان العربية لغة غريبة عني لا احبها ولا يمكنني التفاعل معها. ولعل السبب الاساسي لهذا الشعور ان نشأتي مع الفرنسيين في ساحل العاج، ولدت لدي فكرة خاطئة بان كل شيء غير فرنسي هو منبوذ.

وخلال ايام الجامعة، وفي عام 92، كانت الحرب قد انتهت حديثاً، لم يكن لدي أي اصدقاء فلم اكن اتكلم مع احد لمدة عام، وفي العام الثاني انخرطت في مجموعة طلاب تتكون من ابناء المغتربين الاثني من إفريقيا.

واكثر ما صدمني اول دخولي الجامعة، الطائفية التي كانت منتشرة بين الطلاب، اذ انه يحكم عليك حسب طائفتك، فكيف يمكن لشخص ان يكون صديقي عندما

مولودة في لبنان وناشئة في ساحل العاج والان مقيمة في لبنان، وجد رمضان مديرة النشرة الفرنسية في تلفزيون المستقبل قناة الاخبارية، عانت عدم اتقانها للغة العربية بعد عودتها، ما شكل لها عائقاً وحاجزاً منعها من التعاظمي مع المجتمع اللبناني خلال السنة الاولى لمجيئها، فكانت تتنعم عن الكلام الا عند الضرورة.

تفاجأت رمضان بتعصب الشعب اللبناني طائفيًا وبجبه للمظاهر، غير ان حثريتها دفعتها لمعرفة خلفية هذا الشعب الذي عاش الحرب لسنوات طويلة، ما ساعدتها في تفهم عقلية اللبناني بطريقة اوضح، وسهل عليها الانخراط اكثر بالمجتمع الذي هي اولا واخيراً ابنته. ورغم الصعوبات التي واجهتها فهي قد تعيد تجربة الاغتراب، لانها عامل غني لكنها تسمح لأولادها اكثر بالانخراط والتفاعل مع مجتمع الاغتراب دون الخوف الذي كان يسيطر على والديها، اللذين اهم ما اكتسبت منهما حس المواطنة، وتعتبر ان اللغة هي عامل اساسي للدخول الى عالم شباب الاغتراب.


الاعمار والاقتصاد التقت رمضان وكان لها هذا الحديث معها.

متى هاجرت الى ساحل العاج ومتى عدت الى لبنان ولماذا؟

ولدت في لبنان وهاجرت مع العائلة في عمر الارب سنوات الى ساحل العاج عام 1997، هرباً من الحرب، وكان لدي والدي بعض الاقارب هناك. وعام 1992 عدت الى لبنان بمفردتي، لإكمال تحصيل علمي الجامعي، حيث تخصصت في مجال ادارة الاعمال، وحزت على الماجستير من جامعة القديس يوسف.

كنت انوي التخصص في مجال الاعلام والصحافة، وهذا الاختصاص لم يكن متوفر سوى في الجامعة اللبنانية و LAU، الا ان عدم اتقاني اللغة العربية معني من خوض هذا المجال.

بعد تخرجي تدرت في المصارف وعملت في مكتب وزير الدولة لشؤون الاصلاح



ALIG
Arab Lebanese Insurance Group

ALIG Medical

ALIG Life

ALIG Personal Accident

ALIG Insurance

ALIG Motor

ALIG Travel

ALIG Pharmacy

For All Walks

ALIG Education

ALIG Retirement

Head Office:
Borj Al Ghazal, Tabaris, Beirut - Lebanon
Tel: 961 - 1 - 327222, Fax: 961 - 1 - 326999
Hotline: 961 - 3 - 891989
E-mail: alig@alig.com.lb

www.alig.com.lb

صعب: ALIG تحتل المرتبة 13 من اصل 61 شركة عاملة، وحققت نمو بنسبة

60% عام 2007.. وتطمح لتكون في مقدمة شركات التأمين العاملة في لبنان

يطبق من تأمين السيارات الا التأمين الإلزامي الذي اقتصر على الأضرار الجسدية ولم يغط الأضرار المادية. كما أن التأمين الصحي لم تأخذ الوزارة أي جهد لتطبيق إلزامه وكذلك التأمين الشرعي اللبناني.

شركة «البيغ» ابن موقعها في سوق التأمين في لبنان؟ وال أي مدى تحقق اهدافها الموضوع؟

ALIG تطمح لتكون في مقدمة شركات التأمين العاملة في لبنان وهي الآن في مرتبة الشركة 13 من أصل 61 شركة عاملة في القطاع. والشركة في نمو مستمر قد حققت نسبة 60% في نموها سنة 2007.

ما هي مميزات التي تعتبر شركة «البيغ» انها اضافتها الى العمل التأميني في لبنان او تلك التي تريد ادخالها في هذا المجال؟

ALIG تميزت في تقديم خدماتها إلى عملائها خارج الاراضي اللبنانية وقدمت لهم تغطيات التأمين حيث ذهبوا في أعمالهم وممتلكاتهم. كما أنها حصلت عن تغطيات من Lloyds في لندن تضمن الحرب والإرهاب للممتلكات والسيارات.

متنبد، وهذا نصه: كيف تقيمون واقع قطاع التأمين في لبنان حالياً؟

بالرغم من سوء الحالة الاقتصادية في لبنان فإن نمو قطاع التأمين كان جيداً حيث أن الأقساط قد ارتفعت من 650 مليون دولار في 2006 إلى 760 مليون دولار في سنة 2007 أي بنسبة 16%. برأيكم، ما هي أبرز التحديات والعقبات التي تواجه هذا القطاع؟ وما هي الخطوات المطلوبة لتسهيل العمل فيه وتطويره؟

العقبات التي تواجه قطاع التأمين في لبنان هي عدم تطبيق القوانين التي تنظم هذا القطاع. فبالرغم من وجود شركات تأمين جيدة وملبئة ووجود وسطاء يعملون بطريقة جيدة وفنية هناك شركات ووسطاء يعملون وبسيئون إلى قطاع التأمين وليس هناك أي رادع أو رقيب لأعمالهم.

على المستوى التشريعي كما الاداري المباشر ما هي الاجراءات المرجوة؟

وزارة الاقتصاد تتردد من تطبيق القوانين للتأمين الإلزامي كما هو الحال في معظم الدول العربية والعالم. فلم

على الرغم من كل الظروف التي يمر بها لبنان مازال القطاع التأميني ناشط يساهم في عملية تحفيز العجلة الاقتصادية حيث نمى هذا القطاع 16% خلال عامي 2006 و 2007، على الرغم من العقبات الذي يواجهها ومن هذه الصعوبات فإنه على رغم وجود شركات تأمين جيدة هناك ايضاً شركات ووسطاء يسيئون الى قطاع التأمين والمؤسف عدم وجود رادع او رقيب لهم. من ناحية اخرى ما زالت وزارة الاقتصاد في حله تردد حول تطبيق القوانين للتأمين الإلزامي حيث لم يطبق من تأمين السيارات الا التأمين الإلزامي وهناك مجالات اخرى غير خاضعة لمبدأ الزامية التأمين مثل التأمين العشري للمباني.

كل هذا العوائق لم تحد من طموحات شركة ALIG فهي تحتل الان المرتبة 13 من اصل 61 شركة عاملة في هذا القطاع في لبنان وحققت نمو بنسبة 60% عام 2007 وتقدم خدماتها ايضاً الى عملائها خارج الاراضي اللبناني كما حصلت على تغطيات من Lloyds في لندن تضمن الحرب والإرهاب للممتلكات والسيارات. انطلاقاً من هنا كان للإعمار والاقتصاد لقاء مع السيد غسان صعب، عضو



200 مليون يورو من بنك الاستثمار الأوروبي لتمويل الكهرباء في سوريا

المحافظات. وأوضح وزير الكهرباء أن البنك مول مشروع محطة دير على لتوليد الطاقة الكهربائية بمبلغ 200 مليون يورو والمشروع الآن قيد الإنهاء وسيوضع في الخدمة خلال الشهرين المقبلين وكان للبنك دور مهم في قيام الشركة المنفذة بالبنك بتمويل إنشاء محطة دير الزور بمبلغ 200 مليون يورو عام 2005 ولم ينفذ وقد أعيد طلب عروض المشروع مؤخراً. ولفت العلي إلى أن الحديث خلال اللقاء تطرق لإمكانية قيام البنك بتمويل بعض مشاريع الطاقة المتجددة ومنها إقامة مزارع ربحية بطاقة 100 ميغا واط بقيمة 150 مليون يورو ومنها تمويل مشروع توسيع محطة دير على بقيمة 700 مليون يورو وإنشاء محطة توليد على الديزل بقيمة 170 مليون يورو ومشاريع أخرى في مجال تحسين الانبعاثات الحرارية في محطة بانياس الثالثة والرابعة وتجهيزها للعمل على الغاز مضيافاً أن البنك يقدم الدعم الفني للمشاريع في سورية.

وأشار الوزير إلى مناقشة الحل المؤقت في مشروع توريد مياه الشرب إلى خان دنون وخان الشيخ مؤكداً حرص الوزارة على أن يكون الحل المؤقت جزءاً من الحل النهائي وكفيلاً بإعادة الإقلاع بالعمل بالمشروع بعد توقف دام ستة أشهر. يذكر أن مشروع توريد المياه والصرف الصحي في خان الشيخ وخان دنون يعد من أكبر المشاريع التي يسهم البنك الاستثماري الأوروبي في تمويلها وتبلغ ميزانية المشروع 90 مليون يورو ومدة تنفيذه 63 شهراً ويتضمن المشروع جر مياه الشرب من منطقة «مفر المير» ومعالجتها ونقلها وتوزيعها عبر شبكات الأنابيب إلى البلدات والقرى المخدومة البالغ عددها 14 قرية ومخيمي خان الشيخ وخان دنون.

كما بحث وزير الكهرباء أحمد خالد العلي مع وفد بنك الاستثمار الأوروبي تمويل عدد من مشاريع توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية في سورية، وأشار العلي إلى مساهمات بنك الاستثمار الأوروبي منذ عام 2000 في تمويل مشاريع الطاقة الكهربائية في عدد من

تركزت بمباحثات وزير الإسكان والتعمير حمود الحسين مع وفد البنك الاستثماري الأوروبي برئاسة «كلوديو كورتيز» مدير قسم الجوار الأوروبي والدول الشراكة حول مراحل التنفيذ التي وصلت إليها المشاريع التي يمولها البنك الاستثماري الأوروبي وهي مشروع مياه الشرب في ريف دمشق ومشروع تنفيذ الصرف الصحي في ريف حلب ومشروع آفاق بانياس إضافة إلى مشروع التمويل المشترك للبلديات.

كما تطرقت المباحثات إلى طرق تجاوز العقبات الحاصلة بفعل زيادة أسعار المواد الأولية والأعباء المالية المترتبة عنها إضافة إلى إمكانية إدراج مشروعين جديدين للصرف الصحي ومياه الشرب في حلب ضمن قائمة المشاريع التي يمولها البنك. وأكد وزير الإسكان حرص الوزارة على الوصول إلى حل نهائي للفروقات في التكاليف الحاصلة بعد زيادة أسعار المواد الأولية ووصول فجوة كبيرة تجاوزت نسبة 20 بالمائة المسموح بها في اتفاقيات التمويل.

افتتاح المؤتمر الثالث لتقانة المعلومات والاتصالات أيكنا 2008

وخدماته الإلكترونية إلى الاتصالات وخدماتها بأشكالها المختلفة وبما تطرحه على العالم من تحديات جديدة مثل صناعة البرمجيات والتطبيقات الشبكية. وقال وزير الاتصالات والتقانة.. إن عدة مشاريع تقوم على الشراكة بين القطاعات العامة والخاصة والأهلية صيغت مؤخراً لاغناء المحتوى الرقمي المحلي على الانترنت وإنشاء مراكز النفاذ المجتمعي وخاصة في الريفات وتأهيل وتمتية الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في صناعة البرمجيات والخدمات المعلوماتية التي تسهم في بناء الاقتصاد الوطني إلى جانب ما يبذل من جهود في التدريب التخصصي والتأهيل الجامعي وما بعد الجامعي في مجالات المعلوماتية والاتصالات مؤكداً أن هذا المؤتمر سيشكل فرصة كبيرة للحوار والأفاده من التجارب العالمية الرائدة في مجال تقانات المعلومات والاتصالات. من جانبه أكد رئيس مجلس الأمناء لشبكة نوستيا رئيس المؤتمر باسل سليمان أهمية انعقاد هذا الحدث العلمي المهم لخلق شبكة ومنبر للتفاعل بين الأكاديميين والعلميين ومجال التعاون بين المؤسسات الوطنية والدولية لخلق بيئة متطورة من تقانة المعلومات والاتصالات وإيجاد مناخ إيجابي للبحث العلمي. بدوره عبر مدير المدرسة الوطنية

دمشق - الأعمار والاقتصاد

برعاية الرئيس بشار الأسد افتتح في دار الأسد للثقافة والفنون الأوبرا المؤتمر الدولي الثالث لتقانة المعلومات والاتصالات من النظرية إلى التطبيق أيكنا 2008. وأكد وزير الاتصالات والتقانة ممثل راعي المؤتمر عماد الصابوني في كلمة الافتتاح أهمية هذا الحدث العلمي ودوره في جمع المختصين في تقانات المعلومات والاتصالات من كل أنحاء العالم في دمشق ليسهم في تطوير البحث العلمي في سورية وربطه بالمجتمع والاقتصاد متيحاً الفرصة أمام العلماء والتقنيين السوريين في المغترب للمشاركة في حركة التطور العلمي الذي يشهده الوطن الام والمنطقة بشكل عام. وقال الصابوني.. إن المؤتمر تمكن في دورتيه الأولى والثانية من تحقيق نجاح ملحوظ في اجتذاب خبرات عالمية في نطاق اهتماماته. وأشار وزير الاتصالات والتقانة إلى أن هذه الدورة حوت كم من المحاضرات والأبحاث التي وصلت إلى 500 ورقة منها 60 ورقة مقدمة من سورية إضافة إلى المحاضرات وحلقات العمل التخصصية وجلسات الحوار والمحاور التي ستتطرق للقضايا المندرجة تحت مسمى تقانات المعلومات والاتصالات من مجتمع المعلومات وسياساته وتطبيقاته

العلو: الاحتياط المؤكد من النفط 2.5 مليار برميل والغاز الطبيعي 300 مليار متر مكعب

عالمية متخصصة ومؤهلة»، مشيراً إلى «خمس عقود قيد المفاوضات نتيجة المناقصة المفتوحة الأخيرة لاستكشاف سبع مناطق جديدة». كما «تطور الشركة السورية للنفط عدداً من الحقول القديمة باستخدام تقنيات حديثة ونجحت في زيادة إنتاجها». وأعلن أن الوزارة بعد تنفيذ مسح سايزمي للمياه الإقليمية على الشاطئ السوري، وتقسيم المنطقة إلى أربع للإعلان عن استكشافها «تسلمت عروفاً لمنطقة واحدة». وكشف أن الاحتياط المؤكد من النفط 2.5 مليار برميل، فيما يبلغ الإنتاج الحالي 385 ألف برميل يومياً (كان قبل سنوات 600 ألف برميل)، يُصدر منه 150 ألفاً وتكرر الكمية المتبقية في مصفاتي حمص وبانياس. وفي مجال الغاز، أعلن «إنجاز الجزء الأول من المرحلة الثالثة لمد خط الغاز العربي داخل الأراضي السورية بطول

أعلن وزير النفط السوري سفيان العلو، أن سورية تشهد زيادة كبيرة في الطلب على مصادر الطاقة نتيجة التطور الاجتماعي والاقتصادي، لافتاً إلى أن وزارته تبذل في كيفية زيادة الإنتاج من مصادر الطاقة والترشيد في استخدامها. وأوضح خلال «المعرض السوري الدولي للنفط والغاز» (سير أويل 2008)، أن التحديات التي تواجه سورية تتمثل في تراجع إنتاج النفط الخام وازدياد استهلاك المشتقات النفطية، وارتفاع تكاليف الطاقة. ولفت إلى أن وزارته «خطت لزيادة الإنتاج وتوسيع نشاطات الاستكشاف لتشمل كل الأراضي السورية، وتطوير الحقول القديمة وتنميتها، والاستكشاف البحري للمياه الإقليمية السورية». وعرضت في السنوات الأخيرة مناطق جديدة للاستكشاف «نتج عنها توقيع 13 عقداً بين 2003 و2007 مع شركات

افتتاح معرض سير أويل 2008 بمشاركة 220 عارضاً

جديدة. وتقوم الشركة السورية للنفط من خلال كادرها الفني المؤهل بتطوير عدد من الحقول القديمة باستخدام تقنيات حديثة ونجحت في زيادة إنتاجها. من جانبه قال المدير العام لشركة المتضامنة المنظمة للمعرض نوار سكر إن معرض «سير أويل» استطاع أن يتخطى حدوده المحلية ليصبح معرضاً دولياً يترقبه المعنويون بصناعة النفط والمهم الذي يقوم به قطاع النفط والغاز في دعم الخطط التنموية اللازمة لجذب الاستثمارات. ويعقد على هامش المعرض الذي يستمر حتى العاشر من نيسان ندوات تخصصية بمشاركة خبراء محلية ودولية بهدف تسليط الضوء على آخر تطورات التقنية في هذا القطاع الحيوي المهم. يذكر أن معرض «سير أويل» أصبح معتمداً من قبل الاتحاد العالمي للمعارض المحددة من قبل هذا الاتحاد.

من خلال تبادل الأفكار والنظريات الحديثة بين الخبراء المشاركين في هذا المعرض. وقال إن سورية أمام مرحلة جديدة من التطور الاجتماعي والاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على مصادر الطاقة ما يدفعنا إلى التفكير في كيفية زيادة إنتاجنا من مصادر الطاقة والترشيد في استخدامها.

كما أشار وزير النفط إلى خطط الوزارة التي تهدف إلى زيادة الإنتاج من خلال توسيع نشاطات الاستكشاف لتشمل كل الأراضي السورية وتطوير وتنمية الحقول القديمة والاستكشاف البحري للمياه الإقليمية السورية لافتاً إلى أن وزارة النفط عرضت مناطق جديدة للاستكشاف من خلال عدد من المناقصات على مدى السنوات السابقة نتج عنها توقيع 13 عقداً لاستكشاف مناطق جديدة خلال الفترة من 2003-2007 مع شركات عالمية متخصصة ومؤهلة. وأوضح العلو أنه يوجد حالياً 5 عقود قيد المفاوضات نتيجة للمناقصة المفتوحة الأخيرة لاستكشاف 7 مناطق

بدأت فعاليات الدورة السادسة للمعرض السوري الدولي للنفط والغاز «سير أويل 2008» بمشاركة 220 عارضاً وشركة محلية وأجنبية متخصصة في مجال الاستكشاف والتقيب والإنتاج وتقديم الخدمات النفطية والدراسات والاستشارات وذلك في مدينة المعارض الجديدة.

ويستقطب المعرض العديد من الشركات المحلية والعربية والأجنبية ما يتيح المجال لتقييم فرص الاستثمار إضافة إلى الاطلاع على آخر التجهيزات النفطية والتقنيات المختلفة في سورية والمنطقة.

وأكد وزير النفط والثروة المعدنية سفيان العلو الذي افتتح المعرض أن «سير أويل» أصبح من المعارض المهمة إذ تعرض فيه أهم التجهيزات والتكنولوجيا والآليات الخاصة بالصناعة النفطية والغازية ويشارك فيه عدد من الشركات العالمية المتخصصة بهذه الصناعة ويعد فرصة جيدة لدراسة التحديات التي تواجه الصناعة النفطية والغازية وسبل مجابتهما

منح قروض التمويل عبر النافذة الواحدة لهيئة التشغيل

يتعلق بالحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المعنية بالترخيص للحصول إلى الحل الأمثل للحصول طالب التمويل على القرض اللازم ضمن المدة الزمنية المحددة بثلاثين يوماً. واقترح الوزير تشكيل فريق عمل يضم ممثلين عن جميع الوزارات والجهات المعنية لاقتراح مشروع قانون يوضح آلية الحصول على الترخيص الإداري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأوضح مستشار وزير الإدارة المحلية للشؤون الاقتصادية والإدارية ميخائيل ليوس أن تطبيق النافذة الواحدة يسهم

صدقت وزارته الإدارة المحلية والبيئة والشؤون الاجتماعية والعمل على محضر اجتماع اللجنة المشكلة لدراسة تشكيل النافذة الواحدة لوضع آلية لتنفيذ المرسوم 39 لعام 2006 الخاص بالهيئة العامة للتشغيل. واستعرض وزير الإدارة المحلية والبيئة هلال الأطرش ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ديالا الحج عارف خلال لقاء عقد في مبنى الوزارة ضم ممثلين عن الإدارة المحلية وهيئة التشغيل محافظة دمشق الصعوبات التي تواجه طلب قرض التمويل من الهيئة العامة للتشغيل فيما

توزيع قسائم مازوت مدعوم بمقدار 1000 ليدر لكل عائلة سورية

إلى فوارق الأسعار الهائلة». وتحدث الحسين عن سلة من القرارات تعتمدها الحكومة السورية لإصدارها قريباً للحد من الآثار السلبية لرفع أسعار المازوت عبر زيادة الرواتب والاجور بنسب مجزية، وتقديم معونات للفقراء عبر صندوق المعونة الاجتماعية ودعم الري الحديث عبر صندوق وطني وزيادة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية وأيضاً عبر تقديم الضمان الصحي ومجمل هذه الأمور قد جرى إعدادها. يذكر أن سوريا تقدم دعماً يومياً لمادة المازوت يبلغ 1.2 مليار ليرة يهرب جزء مهم منه، حيث أشارت المعلومات إلى أن قيمة المازوت الذي يهرب إلى لبنان تقدر بـ 6 مليارات دولار.

أعلنت الحكومة السورية «بدء سياسة وطنية» ترمي إلى إعادة توزيع الدعم الذي تمارسه على عدد من السلع وخصوصاً المشتقات النفطية. وقالت إن هذا الأمر هو من أجل تقليص عجز الموازنة الناجم عن هذا الدعم والذي بلغ هذه السنة 400 مليار ليرة، وفي الوقت عينه إيصال الدعم إلى الاسر السورية على نحو محدد لقطع الطريق على المهربين الذين يستأثرون بجزء مهم من السلع المدعومة وخصوصاً المازوت. وفي هذا السياق، أعلنت وزارة الداخلية السورية «توزيع قسائم مازوت مدعوم بمقدار 1000 ليدر لكل عائلة سورية ستقوم بتوزيعها في كل المحافظات والمناطق السورية إلى أكثر من خمسة

بنك الأردن سورية يطرح ثلث أسهمه للاكتتاب العام

وأوضح أن السوق السورية تستوعب المزيد من البنوك الاستثمارية لأن العملية الاستثمارية المتوقعة تتطلب المزيد من المصارف وأن البنك قام بتدريب 50 شاباً وشابة سوريين على الأعمال المصرفية لتوظيفهم لدى فرع دمشق الذي يعد النواة الأساس للبنك الجديد. ومن المقرر أن يقدم المصرف خدماته المالية والمصرفية لمختلف شرائح

أعلن بنك الأردن سورية طرح 33ر68 من أسهمه للاكتتاب العام في سورية. وذكر توفيق فاخوري رئيس لجنة المؤسسين أن عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب مليون و10 آلاف 400 سهم بسعر 500 ليرة سورية للسهم الواحد أي ما يعادل 10 ملايين دولار وأن رأسمال المصرف في الأردن 5ر2 مليار دولار مشيراً إلى أن هذا الطرح يستمر لغاية 15 من الشهر الجاري.

71% من العمالة الوافدة أجورها دون دينار بحريني شهرياً... و1% من المواطنين أجورهم دون 99 دينار شهرياً

الفاء حصص ونسب البحرنة. تعديل قانون العمل بحيث يسمح بسياسة استخدام واستغناء شفافة. قيام صندوق العمل بمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة كما هو مرسوم له حالياً من خلال تقديم المساعدة الفنية وتحسين الانتاجية وكذلك في مجالات التموين والتسويق. يجب فتح خيارات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال اشراف بنك البحرين للتنمية. يجب إنشاء هيئة لإصدار شهادات الممارات خاصة بقطاع الانشاء والبناء بحيث تضع اسس ومعايير لتقييم الممارات، وفي هذه الحالة يتطلب من الوافدين والمواطنين استصدار شهادة مهارة من الهيئة قبل استخدامهم. وهذا من شأنه ان يساعد في ترشيد قطاع الاجور المنخفضة حيث انه في الوقت الحاضر، ونظراً لعدم توفر الممارات المطلوبة فان ثلاثة عمال يحصل كل منهم على اجور يبلغ 80 ديناراً شهرياً يقومون بالعمل الذي يمكن انجازها من قبل عامل ماهر يحصل على اجر مقداره 200 دينار شهرياً.

يمكن وضع معايير وطنية ماثلة خاصة بقطاع التصنيع والقطاعات الاخرى أيضاً. يجب متابعة مجريات الإصلاحات الاقتصادية والتعليمية بصورة وثيقة للغاية.

وبمجرد انقضاء مدة السنوات الثلاث، وبمجرد ان تستقر الامور في هيئة تنظيم سوق العمل، يمكن للمهنية ان تقرر رفع معدل الرسوم الحالية اعتماداً على مجموعة الممارات وحسب كل قطاع او اية تغييرات تطرأ عليه.

ومن المحتمل ان تكون حصة صندوق العمل في الرسوم المقترحة كما يلي: ان الافتراض الرئيسي يقوم على اساس توقع حدوث انخفاض في طلبات الحصول على تراخيص العمل الجديدة، وسيحاول القطاع الخاص ترشيد احتياجاته من العمالة الوافدة. وحيث انه من المحتمل ان يتوزع الاستخدام على مختلف شهور السنة، فقد اخذنا في الاعتبار المتوسط وذلك لأغراض الاحتمال.

تراخيص العمل الجديدة (سارية المفعول حتى عام 2010). رسوم (200 د.ب. + 10 شهرياً): 440 د.ب. لكل 24 شهرياً المعدل الشهري: 17.500 د.ب. حصة صندوق العمل (80%): 14.000 د.ب.

ان بقدر صندوق العمل الحصول على مبلغ مقداره 19 مليون دينار بحريني في عام 2009 وبعد ذلك سيرتفع الرقم ليصل الى اكثر من 33 مليون دينار بحريني بحلول عام 2011.

لا توجد هناك ايد عاملة وطنية كافية (من حيث العدد فقط) لكي تحل محل الايدي العاملة المغتربة (190.000 من المغتربين لا تتعدى اجورهم 99 ديناراً بحرينياً في الشهر). ان مستوى الاجور هو 99 ديناراً بحرينياً لن يكون كافياً لاقناع المواطن لقبول عمل بمهارة متدنية واجور منخفضة.

ان المؤسسات التجارية لن تكون قادرة على تحمل الزيادة في مستوى الاجور حيث ان طبيعة الوظائف تستمر في كونها نفسها.

ويعتبر الحل ذا ابعاد متعدد، كما يلي: على المؤسسات التجارية ان تقوم بمراجعة استثماراتها في راس المال والتقنية والادوات والاساليب المستخدمة الخ.

يجب توحيد وتطوير الممارات وهو ما قد يؤدي الى تعزيز الوظائف الحالية ذات الممارات المنخفضة. على سبيل المثال، في حالة توحيد عمل النجار في قطاع الانشاء او المشغل في قطاع التصنيع، وتم اصدار شهادة اعتماد لكل موظف، سواء كان مغترباً ام مواطناً، فان من المحتمل ان يكون هذا الموظف المعتمد على قدرة ولديه الفعالية التي تعادل قدرات وفعالية 4-5 من الموظفين الحاليين.

ويعتبر ذلك مجرد توضيح ويجب تحليته من قبل القطاع وهو امر حساس لان هناك 190.000 مغترباً ام مواطناً، فان من المحتمل ان يكون هذا الموظف المعتمد على قدرة ولديه الفعالية التي تعادل قدرات وفعالية 4-5 من الموظفين الحاليين.

ويجب ان يتم تطبيق اصلاحات سوق العمل من قبل القطاع وهو امر حساس لان هناك 190.000 مغترباً ام مواطناً، فان من المحتمل ان يكون هذا الموظف المعتمد على قدرة ولديه الفعالية التي تعادل قدرات وفعالية 4-5 من الموظفين الحاليين.

ويعتبر ذلك مجرد توضيح ويجب تحليته من قبل القطاع وهو امر حساس لان هناك 190.000 مغترباً ام مواطناً، فان من المحتمل ان يكون هذا الموظف المعتمد على قدرة ولديه الفعالية التي تعادل قدرات وفعالية 4-5 من الموظفين الحاليين.

ويجب ان يتم تطبيق اصلاحات سوق العمل من قبل القطاع وهو امر حساس لان هناك 190.000 مغترباً ام مواطناً، فان من المحتمل ان يكون هذا الموظف المعتمد على قدرة ولديه الفعالية التي تعادل قدرات وفعالية 4-5 من الموظفين الحاليين.

ويجب ان يتم تطبيق اصلاحات سوق العمل من قبل القطاع وهو امر حساس لان هناك 190.000 مغترباً ام مواطناً، فان من المحتمل ان يكون هذا الموظف المعتمد على قدرة ولديه الفعالية التي تعادل قدرات وفعالية 4-5 من الموظفين الحاليين.

ويجب ان يتم تطبيق اصلاحات سوق العمل من قبل القطاع وهو امر حساس لان هناك 190.000 مغترباً ام مواطناً، فان من المحتمل ان يكون هذا الموظف المعتمد على قدرة ولديه الفعالية التي تعادل قدرات وفعالية 4-5 من الموظفين الحاليين.

نسبة 4% كرسوم تدريب الا ان مخاوف او المشكلة الاساسية لديها ليست المال فقط بل تعتقد بأن المواطنين البحرينيين في حالة كونهم مدربين، فإنهم يطالبون باجور اضافية او يقومون بترك المؤسسة والبحث عن عمل آخر في اماكن اخرى وهذا ما يمنعهم من الاستفادة من رسوم التدريب.

ان اثر الرسوم قد يكون هاماً في بعض القطاعات مقارنة بقطاعات اخرى. وتحتاج القطاعات مثل الانشاء والتصنيع التي ستقبل بهذا التغيير الى الاستثمار في مجال التقنية والابتكار وهو ما قد يحقق نتائج فقط على المدى المتوسط او بعيد.

ان مجموعات الممارات ليست متوفرة بشكل موحد في جميع القطاعات للاحلال محل العمالة الوافدة. فالمرضى والممرضات في قطاع الرعاية الصحية وعمال التنظيف وعمال المطابخ... الخ هي جميعاً ما بين الممارات التي يبدو بان المواطنين البحرينيين لا يرغبون فيها.

لن تكون المؤسسات التعليمية التي تقدم الجعجات المغتربة قادرة على استبدال موظفيها ولهذا فإنها ستقوم بتحويل التكلفة من خلال زيادة الرسوم وهو بالتالي سينتقل من قبل الموظفين الى اصحاب عملهم. ان عملية اصلاحات العمل في الدول التي استخدمت كمؤثر لا تدل على ان فرض رسوم العمل كانت وسيلة او اداة فعالة في اصلاحات سوق العمل وانه حتى تتجج اصلاحات العمل، فانه يجب دعمها من خلال اصلاحات اقتصادية وتعليمية وفي نفس الوقت يجب ان تتم خلال مدة طويلة.

الوضع الحالي ليس مثالياً او امراً مرغوباً فيه. وتكمن العوامل الحساسة لنجاح اصلاحات سوق العمل في تحديد ومعالجة المسألة الاساسية في السوق الا وهي خلق الوظائف وازدادة قيمة اخرى. في الوقت الحاضر، تتركز عملية خلق الوظائف في ملكة البحرين على فئة الاجور المنخفضة ووظائف الممارات المتدنية.

فعلى سبيل المثال، تبلغ اجور 71% من العمالة الوافدة اقل من ديناراً بحرينياً شهرياً بينما تحصل نسبة 1% من المواطنين على اقل من 99 ديناراً بحرينياً شهرياً وتتراوح اجور 74% من المواطنين بين 100 الى 499 ديناراً بحرينياً شهرياً. ولدى 73% من اجمالي الايدي العاملة في القطاع الخاص مستوى تعليمي لا يتعدى الثانوية العامة وتأتي نسبة 66% من الايدي العاملة الوطنية و77% من الايدي العاملة المغتربة ضمن نفس الفئة. وهذا الوضع ليس مرغوباً فيه بالتأكيد ولا يمكن اصلاحه على المدى القصير، وذلك للأسباب التالية:

بين الذي لا يتجاوز المستوى التعليمي لديهم شهادة الدراسة الثانوية العامة، بينما تأتي نسبة 66% من القوى العاملة الوطنية و77% من القوى العاملة المغتربة ضمن نفس الفئة.

برغم ان فرض مبلغاً وقدره 10 دنانير بحرينية لا يعتبر شيئاً كبيراً من حيث الارقام المطلقة، الا انه يمثل اهمية بالنسبة للميكال الحالي لأجور المغتربين في البلاد. وهذا المبلغ يعادل زيادة بنسبة 15%-10% في فاتورة الاجور للعمالة الوافدة وبالتالي فانه من المحتمل ان يؤثر على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

استعداد القطاع الخاص، حيث ان اصحاب ورواد الاعمال والمستثمرين وخصوصاً الذين يديرون المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحاجة الى مساعدة في تطوير الممارات الابداعية والريادية لديهم وتركيز الدعم على مجالات التمويل وسلسلة العرض والجهود التسويقية.

نظراً الى ان رسوم العمل ستكون الاول من نوعها في المنطقة، فان المصدرين يعتقدون بأنهم سيفقدون ميزة الاسعار مقارنة بالمنافسين الاخرين في المنطقة.

لن يجعل المبلغ المقترح للرسوم وهو 200 دينار بحريني بالاضافة الى مبلغ 10 دنانير شهرياً من العمالة المغتربة اكثر كلفة بشكل كبير ولهذا فان القطاع الخاص سيدفع هذه المبالغ ولكنه سيحاول توظيف العمالة الاجنبية برغم ذلك.

تقوم الاطراف ذات العلاقة في القطاع الخاص بتوظيف المغتربين لأسباب نوعية وكمية. فالعمالة الاجنبية ليست فقط اقل تكلفة ولكن ينظر إليها أيضاً على انها اكثر انتاجية والتزاماً واقل خلقاً للمشاكل ومن السهل توظيفها والاستغناء عنها. وتظهر حقيقة الى ان العديد من المنشآت في القطاع الخاص مستعدة للتنازل عن

تتاح له الحرية في اختيار العاملين لديه. يجب ضمان توفر مجموعة الممارات والايدي العاملة والمدربة قبل فرض اية رسوم على العمالة الوافدة من اجل المحافظة على وتيرة النمو في الاقتصاد.

في حالة رسوم العمل فانه يجب فرضها على اساس القطاع ومستوى الممارات. الدراسة الكمية ستكون المنشآت التي تعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة الرخيصة اكثر المؤسسات تأثراً بسياسة إصلاح سوق العمل.

يدل ملخص الآثار على نسبة المؤسسات التي ستحقق خسائر في حالة فرض رسوم عمل. وتشمل هذه النسبة من الخسائر المؤسسات التي كانت تحقق خسائر قبل فرض الرسوم.

لم يتم الاخذ بعين الاعتبار ضمن عملية احتساب التعديلات الخاصة بالنمو او الانخفاض في الايرادات او الآثار الاخرى. غرفة تجارة وصناعة البحرين النتائج والطريق نحو المستقبل

ان الاهداف الاساسية لإصلاحات سوق العمل هي من اجل ضمان ان يصبح القطاع الخاص محرك النمو وان يصبح البحرينيون الاختيار الاول لدى اصحاب العمل. وقد تفقت الاطراف ذات العلاقة على ان اصلاحات ضرورية وان السوق القائم على الاجور المنخفضة ليس قابلاً للاستمرار وليس مرغوباً فيه في ملكة البحرين مستقبلاً. ولكن الرسوم كما هي مقترحة حالياً قد لا تحقق الاهداف المرغوبة وذلك للأسباب التالية:

في الوقت الحاضر، تتركز الوظائف التي يتم خلقها في القطاع الخاص ضمن فئات الاجور المتدنية وخصوصاً في قطاع الانشاء وهو قطاع لا يحظى بالتفضيل لدى البحرينيين، وان 73% من إجمالي الايدي العاملة في القطاع الخاص هي من

يمثل هذا الموضوع ملخصاً تنفيذياً لابرز الملاحظات والنتائج التي نتجت عن الدراسة بعنوان «تقييم الآثار الاقتصادية لرسوم سوق العمل».

خلال عام 2004، طرحت حكومة مملكة البحرين برنامجاً استهدف اصلاح سوق العمل. وقد استهدف هذا البرنامج تعزيز النمو في القطاع الخاص من اجل زيادة الفرص الوظيفية المتوفرة في فئة الاجور المتوسطة والعالية والقيام بمبادرات لدعم المواطنين لكي يصبحوا الخيار المفضل لدى اصحاب العمل. وضمن هذه العملية الاصلاحية لسوق العمل، اقترحت حكومة البحرين فرض رسوم على القوى العاملة الوافدة في المملكة.

ورغم ان غرفة تجارة وصناعة البحرين واعضاءها ملتزمون بعملية اصلاح سوق العمل، الا انها في اطار تقييمه للآثار الاقتصادية للرسوم المقترح فرضها. وفي هذا الصدد، كلفت إرنست ويونغ لدراسة وتقييم الآثار الاقتصادية للرسوم التي ستفرض في سوق العمل وتحديد الوسائل والتدابير التي يمكن من خلالها تخفيف حدة هذه الرسوم والمبادرات الاخرى التي من شأنها مساعدة القطاع الخاص على المحافظة على وتيرة النمو والتنمية.

المنهجية المستخدمة تم دراسة السيناريوهات الثلاثة التالية من الرسوم، كما يلي:

200 دينار بحريني لمدة 2 سنة و10 دينار بحريني كل شهر.

300 دينار بحريني لمدة 2 سنة و10 دينار بحريني كل شهر.

600 دينار بحريني لمدة 2 سنة و75 دينار بحريني كل شهر.

1-2 المعطيات البارزة الاساسية الدراسة النوعية عبر معظم من اجريت معهم المقابلات عن رأيهم بان القطاع الخاص يجب ان

العوامل	التصنيع	الانشاء	التقل والخدمات اللوجستية	الخدمات الاخرى	الضيافة	التجزئة	الخدمات المالية
القوى العاملة الوافدة	74%	89%	54%	79%	86%	83%	45%
الآثار المباشرة للرسوم	مرتفع	مرتفع	متوسط	مرتفع	منخفض	متوسط	منخفض
الآثار المباشرة (تكلفة المدخلات)	مرتفع	مرتفع	متوسط	منخفض	متوسط	متوسط	منخفض
القدرة على استيعاب آثار الرسوم	منخفض	متوسط	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع
مجال تحسين الانتاجية	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
مجال التوظيف البديل	منخفض	متوسط	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع
القدرة على ترميز التكلفة	منخفض	متوسط	منخفض	منخفض	مرتفع	مرتفع	مرتفع
الآثار المحتملة على الانشطة التجارية	مرتفع	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
آثار الملخص على الصناعة الحالية 1x	20.34%	16.67%	12.22%	11.11%	8.33%	4.96%	لا ينطبق
آثار الملخص على الصناعة الحالية 2x	22.03%	23.81%	14.48%	12.96%	8.33%	4.70%	لا ينطبق
آثار الملخص على الصناعة الحالية 3x	40.68%	69.05%	32.13%	29.63%	25.00%	17.19%	لا ينطبق

الحالة 200 د.ب. + 10 د.ب. الحالة 300 د.ب. + 10 د.ب. الحالة 600 د.ب. + 75 د.ب.

	2009	2010	2011
تراخيص العمل الجديدة (متوسط)	60,000	54,000	40,824,000
تراخيص العمل الجديدة المؤجلة	100,000	160,000	17,976,000
التجديدات (متوسط)	139,000	139,000	11,676,000
الاجمالي	19,000,000	29,652,000	33,734,400

نمو المنطقة العربية 5.4% . 5.9% عام 2008 وقيمة المشاريع الجديدة في البنى التحتية في منطقة الخليج تفوق 700 مليار دولار ما يجعلها أكبر سوق لتمويل المشاريع على مستوى العالم

يشير تقرير صادر عن اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية إلى أن اقتصاديات الدول العربية سجلت في العام 2007 نمواً بنسبة 4.5 في المئة بدفع قوي من النمو في العائدات النفطية مما انعكس ايجاباً على الاتفاق الحكومي.

كما شهدت معظم الدول العربية تدفقاً ملموساً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوسعاً في السيولة بالتزامن مع تحسن ملموس في بيئة الأعمال وارتفاع في الطلب المحلي عملت جميعها على تحقيق نمو متفاوت لمختلف دول المنطقة. لكن يبقى أمام البلدان العربية، منفردة ومجمعة، مجموعة هامة من الصعاب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى المشاكل السياسية والأمنية في بعضها.

ويتوقع ان يكون عام 2008 حافلاً بالتطورات الاقتصادية، بحيث تشهد البلاد العربية مزيداً من النمو على المستوى القطري مع توسع النشاط الاستثماري الإقليمي والمشتترك، في ظل سباق ما يزال مستمراً بين التقدم الاقتصادي من جهة وتصاعد التحديات السياسية والاخطار الإقليمية الجائفة والحقيقية بالمنطقة

وفي قطاع النفط، استفادت الدول العربية من العائدات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي قابل التراجع في حجم الإنتاج. وتجهد حالياً الدول المنتجة والمصدرة للنفط لإعادة استثمار عوائد النفط في زيادة قدرة الإنتاج والتكرير. وتستثمر دول مجلس التعاون الخليجي نحو 500 مليار دولار في مشاريع قائمة ومستقبلية في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات والمرحلة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2010.

وفي القطاع المالي، حقق العديد من الدول العربية خلال عام 2007 ميزات قياسية. وقد سجلت فوائض الميزانيات في دول الخليج العربي خلال السنوات الثلاث الماضية أكثر من 3 تريليونات دولار، ويتوقع لها أن ترتفع إلى نحو 12 تريليون دولار في نهاية عام 2010.

وفي قطاع التجارة البينية والدولية، فمن المتوقع أن يسجل عام 2008 زيادات مهمة في قيمة الصادرات العربية الإقليمية لتتجاوز 800 مليار دولار، بتأثير تضاعف أسعار النفط. وما تزال التجارة العربية الخارجية والبينية دون الإمكانيات، بسبب وجود العديد من المعوقات البنيوية والإنتاجية

والتسويقية والتشريعية وغير الجمركية. ومن المتوقع حدوث نمو بارز في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام 2008 في دول مجلس التعاون الخليجي، كما سيزداد الطلب على خدمات إدارة الثروات والأصول الخاصة.

وقد خضت المصارف العربية خلال الفترة القليلة الماضية بخضوات توسع جريئة إلى خارج المنطقة العربية، بالإضافة إلى ارتباط المصارف العربية بعدد من «الصناديق السيادية العربية».

واستفادت المصارف العربية من الفورة النفطية التي انعكست في زيادة رساميلها التشغيلية وفي محافظتها الاستثمارية. ويعتبر عام 2007 الأفضل بالنسبة إلى المصارف العربية منذ فترة طويلة، حيث نمت خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام بنحو 1.6 تريليون دولار.

وفي ما يتعلق بالصناديق السيادية، يعتبر صندوق أبو ظبي الأكبر في العالم بقيمة 875 مليار دولار. ومن المتوقع أن يزيد حجم الصناديق السيادية لدول الخليج العربية عام 2008 بقيمة 300 مليار دولار إضافية، إلا ان هذه الصناديق تشكل 2% فقط من

السبعة الكبار يحذرون من تدهور في الاقتصاد العالمي.. وخفض توقعات النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الاوروبي

من الاقتصادات في العقدين الاخيرين، على حساب قطاعات الاقتصاد التقليدية الاخرى.

واذا كانت أوروبا وإسبانيا الأكثر تضرراً بما يجري للاقتصاد الأمريكي، فإن بقية العالم عرضة للتأثر إذا دخلت أمريكا في ركود ولم تفلح الإجراءات النقدية في انعاش الاقتصاد.

كما أن السياسات النقدية ليست مضمونة التأثير، ثم إن بعض البنوك المركزية قد تتردد في خفض أسعار الفائدة بشدة كي لا تنهمر بانها ترتكب جرماً أخلاقياً بمكافأة المغامر، الذين حققوا أرباحاً طائلة غير مخاطر مائلة، على حساب الملايين من المواطنين.

ربما يرى البعض أن الترقق الأوسط، خاصة دول الخليج النفطية مستفيدة من الوضع الحالي، وأن صناديق الاستثمار من المنطقة قد تستفيد من التراجع في الولايات المتحدة وأوروبا.

فمشاكل البورصات العالمية والتشدد في الأقرض من البنوك واحتمالات موجات البيع للأصول توفر «فرصة تسوق» لصناديق الاستثمار الخليجية.

ورغم أنه من الصعب تحديد حجم الاستثمارات في تلك الصناديق الحكومية فإن بعض المؤسسات الدولية يقدر أن صناديق الاستثمار في دول الخليج تدير أصولاً تزيد قيمتها عن ثلاثة أرباع تريليون دولار.

لكن إذا استمرت الأزمة الحالية وازدادت سوءاً، فلن تفلت المنطقة من تأثيراتها السلبية، وقد تتضرر الصناديق الخليجية نتيجة انكشافها على المخاطر الخارجية، فمعظمها يملك أصولاً في أوروبا وأمريكا الشمالية شهدت غلياناً في قيمتها في السنوات الأخيرة.

كما أن تشديد إجراءات الأقرض من البنوك العالمية الرئيسية سيؤثر سلباً على خطط التنمية الطموحة في المنطقة، خاصة في مشروعات البنية الأساسية ومشروعات الطاقة.

ومع أن معظم دول الخليج يمكنها تحمل انخفاض أسعار النفط دون أن تتأثر بشدة، فإن الانفاق والاستهلاك في المنطقة سيبتائر سلباً، في حال تراجع الأسعار، خاصة في الدول غير النفطية التي استفادت من الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من دول الخليج.

الرخيصة وتسهيلات الأقرض والزيادة المائلة في توريق الديون العقارية.

هذا الغليان أغرى البنوك ومؤسسات الأقرض إلى الدخول بكثافة في سوق الأقرض العقاري الأمريكي، وتسهيلاً إعادة الرهن العقاري بما يسمح لأصحاب البيوت بالاستئانة على خلفية ارتفاع سعر عقاراتهم.

انطوت تلك الثروة الوهمية المائلة على مخاطر شديدة، ولم تسرع عوامل المخاطرة بدقة ما أدى إلى انكشاف المؤسسات المالية على تلك المخاطر مع بواكر هبوط أسعار العقار في أمريكا.

ومع وصول الغليان إلى حده، ضيقت البنوك والمؤسسات المالية من عمليات الأقرض لتحتفظ بقدر من السيولة كرهن مقابل القروض الرديئة التي يتوقع أن تشطبها مع تراجع قيمة الأصول التي اقترضت بضمانها.

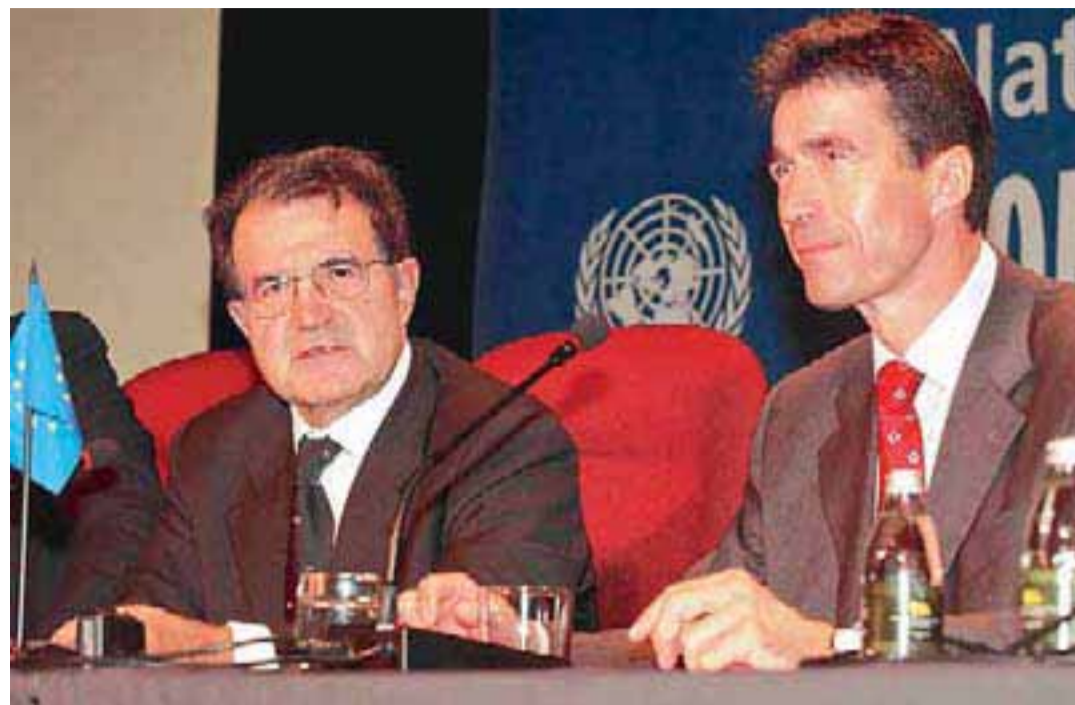
وإذا كانت دورات الزيادة والمهبط في أسعار العقار مقصورة في السابق على الدول التي تمر بها من قبل، فإن الفقاعة الأخيرة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكية، ما أدى إلى نشر مخاطر ما على نطاق أوسع.

وذلك ما جعل انهيار القطاع العقاري الأمريكي وأزمة القروض العقارية السيئة فيه تتردد أصدائها في أنحاء العالم وتوقد إلى انكماش ائتماني تطلب تدخل البنوك المركزية، خاصة في أوروبا، بضخ المليارات من السيولة النقدية في القطاع المصرفي.

وإذا كان شره الاقتراض الأمريكي تم توزيعه على العالم عبر محافظ سندات الديون لدى البنوك الكبرى ومؤسسات التمويل، فإن ذلك ربما يخفف من أثر صدمة أزمة القطاع المالي على الاقتصاد العالمي، لكنه لا يمكن أن يلغي ذلك التأثير تماماً.

ويتسبب المراقبون الآن لأن تشهد أسواق المال، والاقتصادات الرئيسية في العالم، مزيداً من الضغوط فيما تبقى من العام الجاري.

أذ أن هناك مغفلة شديدة في تقييم الكثير من الأصول المالية في العالم، تزيد عن خمسين في المئة في أحيان كثيرة. كما أن قطاع الخدمات المالية أصبح يحتل قدراً أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لعدد كبير



تتعامل مع زيادة التضخم وتباطؤ النمو الاقتصادي.

ويقدر محللون في الأسواق العالمية أن الخسائر الناجمة عن أزمة الائتمان العقاري أكبر من ذلك بكثير مما يصرح عنه، وتقدر مبدئياً بعشرات المليارات. ولا تزال الآثار السلبية لازمة الانكماش الائتماني غير مكتملة بعد.

وهناك صعوبة في تحديد حجم الخسائر المتوقعة من أزمة القروض العقارية الأمريكية. وإن كان الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأمريكي يقدرها بما بين 50 إلى 100 مليار دولار، مقابل إجمالي ديون في القطاعات غير المالية الأمريكية يصل إلى نحو 30 تريليون دولار.

فقد بدأت فقاعة العقار بنهاية القرن الماضي، وفي السنوات الست الأخيرة ارتفعت قيمة العقارات السكنية في الاقتصادات المتقدمة بنحو ثلاثة أرباع لتصل قيمته إلى نحو 75 تريليون دولار، أي ما يزيد على الدخل القومي لتلك الدول في تلك الفترة.

أصبحت هناك مغفلة شديدة في القيمة الحقيقية للأصول العقارية. وبالطبع تم تمويل ذلك بالديون المائلة التي ساعد على زيادة حجمها توفر ما يعرف بالأموال

العالمية، فيما يخص تباطؤ النمو وارتفاع التضخم.

لكنه نفى أن تكون منطقة اليورو على وشك الدخول في مرحلة ركود تضخمي، وهو مصطلح يعني فترة النمو الاقتصادي السلبى وارتفاع الأسعار في آن معا.

ويرى بعض المحللين أن هذا التخفيض في توقعات النمو لا يزال متفائلاً ويتحسبون لمزيد من التخفيض.

يقول الاقتصادي في مصرف بوبي إس سونيل كاباديا: «إننا نتوقع تباطؤاً في النمو إلى حد نسبة 1.3 في المئة».

وتقول المفوضية أن تباطؤ النمو يمكن أن يكون قصير الأمد إذا تحسن وضع الاقتصاد الأمريكي في وقت لاحق من العام وتضمنت شروط وكلفة الأقرض.

في الوقت نفسه توقعات تراجع معدل التضخم إلى حدود نسبة 2 في المئة. وهي الحد المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي. مع نهاية 2008. إلا أن المونيا حذر من أن عوامل التضخم، وإن كانت متوازنة الآن، لكنها تظل «مرشحة للتصاعد»، وأضاف: «تظل توقعات زيادة التضخم مصدر قلق».

وتؤكد تلك التوقعات على التحديات التي يواجهها البنك المركزي الأوروبي في

في مناطق أخرى إلى تخصيص المزيد من الديون المدمومة أو الصعبة التحصيل. كما دعت المجموعة منتجي النفط إلى رفع إنتاجهم، ودعت الصين إلى السماح بارتفاع قيمة عملتها اليوان بوتيرة أسرع من الوتيرة الحالية.

وأخيراً اعترفت أوروبا بعق انعكاسات الأزمة الاقتصادية عليها مما دفع المفوضية الأوروبية إلى القول أن النمو الاقتصادي في دول اليورو العام الجاري 2008 سيكون أقل من المتوقع بينما سيظل معدل التضخم مرتفعاً.

وتتوقع بروكسيل نمو اقتصادياً في دول اليورو الـ15 بنسبة 1.8 في المئة العام الجاري، وذلك أقل من توقعاتها السابقة في تشرين الثاني بنسبة نمو 2.2 في المئة وأقل من نسبة النمو المسجلة العام الماضي 2007 عند 2.7 في المئة.

وقالت المفوضية أن اضطراب أسواق الائتمان وتباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي وارتفاع أسعار النفط سيؤثر سلباً على النمو بينما سيرتفع معدل التضخم إلى 2.6 في المئة.

وقال مفوض الشؤون الاقتصادية والمالية الأوروبي جواكين المونيا: «بدأت أوروبا بالفعل تشعر بتأثير الاضطرابات

في الوقت الذي حذرت الدول الصناعية الكبرى السبع في العالم من أن الاقتصاد العالمي سيتدهور بسبب أزمة سوق الائتمان المالي التي بدأت في الولايات المتحدة واتسعت لتشمل آثارها أسواق العالم الأخرى.

لكن الدول الصناعية تعهدت بالعمل على انفراد أو جماعياً على دعم استقرار الاقتصاد ودفعه نحو النمو.

كما دعا اجتماع وزراء الدول الصناعية السبع الكبرى ومحافظي البنوك المركزية فيها، الذي عقد في طوكيو، قطاع البنوك إلى الكشف عن حجم خسائره، والعمل على رفع مستوى أداء ميزانياتها.

وقال الوزراء في الاجتماع أن جميع الدول لديها مصلحة مؤكدة في دعم النظام المالي العالمي.

وقال وزير المالية البريطاني اليستير دارلينج في مقابلة أنه «عندما يكون العمل المنسق ضرورياً سنقوم بالمطلوب منا، وكلنا نسعى للشيء نفسه وهو إعادة الاستقرار».

كما دعا وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون إلى نفس المبدأ، وحث البنوك على الكشف عن خسائرها والعمل على زيادة رؤوس أموالها بسرعة تجنباً لوقوع أزمة ائتمانية.

إلا أن هذه التعهدات بالعمل معا لإعادة النظام المالي إلى قوته جاءت على النقيض من الخلافات السابقة بين دول المجموعة حول السياسة المالية والنقدية قبل الاجتماع الوزاري.

وكان اقتصاديون أوروبيون قد عبروا، عن قلقهم بشأن الموقف المخالف للبنك المركزي الأمريكي (مجلس الاحتياطي الفيدرالي) الذي يخفض أسعار الفائدة بقوة خشية كساد الاقتصاد الأمريكي.

ولكن التوترات خفت بعد أن شدد البنك المركزي الأوروبي على الخطر على النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، إضافة إلى القلق من مخاطر التضخم، وهو ما فره بعض المحللين بأنه بمثابة رسالة أوروبية باقترب المركزي الأوروبي من موقف بنوك أمريكا وبريطانيا وكندا في خفض أسعار الفائدة.

وقال وزير المالية الكندي جيم فلهارتي أن القلق ما زال قائماً بين المسؤولين الماليين في تجمع السبعة الكبار من أن اضطراب القطاع المصرفي الأمريكي وغيره

البلدان الغنية مازالت تشكل المصدر الرئيسي للتحويلات.. والولايات المتحدة أكبر بلد متلق للمهاجرين يليها الاتحاد الروسي

إلى الخارج. ومن بين البلدان التي تعاني من أعلى معدلات في هجرة الأطباء إلى الخارج كل من: سانت لوسيا، والرأس الأخضر، وفيجي، وسان تومي وبرينسيبي، وليبيريا.

وفي عام 2007، ضمت أعلى بلدان متلقية للتحويلات المسجلة كلاً من: الهند، والصين، والمكسيك، والفلبين، وفرنسا.

إلا أنه كسب من إجمالي الناتج المحلي، فإن بلداناً أصغر حجماً مثل طاجيكستان (36 في المائة)، ومولدوفا (36 في المائة)، وتونغا (32 في المائة)، وجمهورية قبر غيز (27 في المائة)، وهندوراس (26 في المائة) كانت هي أكبر البلدان المتلقية في عام 2006.

وكانت البلدان الغنية المصدر الرئيسي للتحويلات. والولايات المتحدة هي أكبر البلدان المصدرة للتحويلات بدرجة كبيرة، حيث بلغت تدفقات التحويلات الخارجة المسجلة 42 مليار دولار أمريكي في عام 2006. وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية، تليها سويسرا وألمانيا.

بالحول عام 2005. ويأتي ذلك مع المرحلة الثانية في الاتحاد السوفيتي السابق الذي يضم روسيا. أوكرانيا، وأوكرانيا. روسيا، ثم ممر الهجرة الثانية بين بنغلاديش والهند. وفي هذه الممرات، أصبح السكان الأصليين مهاجرين دون أن يغادروا أماكن إقامتهم عندما جرى رسم الحدود الدولية الجديدة.

حجم الهجرة فيما بين بلدان الجنوب يكاد يكون مماثلاً لحجم الهجرة فيما بين بلدان الجنوب والشمال، حيث تشكل 47 في المائة من إجمالي حجم الهجرة النازحة في البلدان النامية. ويفوق حجم الهجرة فيما بين بلدان الجنوب حجم الهجرة فيما بين بلدان الجنوب والشمال في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (72 في المائة)، وأوروبا وآسيا الوسطى (64 في المائة)، وجنوب آسيا (54 في المائة).

تميل البلدان الأصغر حجماً إلى أن تشهد معدلات أعلى من الهجرة النازحة للمهالة الماهرة. فجميع الأطباء المدربين تقريباً في غرينادا ودومينيكا قد هاجروا

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ذات الدخل المرتفع. وضمت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر نسبة من اللاجئين وطالبي حق اللجوء بين المهاجرين (60 في المائة).

حقائق سريعة بشأن الهجرة والتحويلات

أكبر بلدان مستقبلة للمهاجرين الوافدين (ويشمل ذلك العمالة المهاجرة)، مقارنة بعدد سكانها هي: قطر (78 في المائة)، والإمارات العربية المتحدة (71 في المائة) والكويت (62 في المائة)، وسنغافورا (43 في المائة)، وإسرائيل (40 في المائة)، والأردن (39 في المائة). ويقبل متوسط نسبة المهاجرين إلى عدد السكان عن 10 في المائة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ذات الدخل المرتفع.

ممر الهجرة الثانية بين المكسيك والولايات المتحدة هو الأكبر على الإطلاق في العالم، حيث شمل 10.4 مليون مهاجر

الدولي، والذي يرأس الفريق العامل المعني بالهجرة التابع للبنك الدولي، « يجري أحياناً استخدام الهجرة كرهان سياسي، وغالباً ما تستند السياسات أيضاً إلى قصص أو مفاهيم خاطئة. ولذا، فإن هذه المطبوعة تستهدف من خلال عرض الأرقام والحقائق التي تقف وراء هذه القوالب النمطية، إلى رسم صورة أكثر موضوعية لأحد جوانب التنمية البالغ الأهمية».

لقد ازداد حجم تحويلات المهاجرين زيادة كبيرة، كما أنها أخذت في استرعاء اهتمام كبار واضعي السياسات. وتشير التقديرات إلى أن تدفقات التحويلات المسجلة سيببلغ 318 مليار دولار أمريكي على مستوى العالم في عام 2007، تذهب منها 240 مليار دولار أمريكي إلى البلدان النامية. ولا تشمل تلك التدفقات القنوات غير الرسمية، التي كان يمكن في حال تسجيل البيانات الخاصة بها. أن تؤدي إلى تضخم مبالغ التحويلات.

قال فيليب راث، الخبير الاقتصادي الأول الذي شارك في إعداد هذا الكتاب مع زميمه شو، «إن التحويلات تشكل، في الكثير من بلدان العالم النامية، شريان الحياة بالنسبة للفقراء. فغالبا ما تشكل مصدراً أساسياً للنقد الأجنبي وقوة استقرار في الاقتصاد في فترات الاضطراب».

وفي حين تقوم الهجرة الدولية في معظمها على الانتقال الطوعي للأشخاص، كان هناك 13.5 مليون من اللاجئين وطالبي حق اللجوء في عام 2005، أي حوالي 7 في المائة من إجمالي عدد المهاجرين على مستوى العالم. وشكلت نسبة اللاجئين إلى عدد السكان حوالي 14.3 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل. وهو ما يزيد بواقع خمسة أمثال على نسبة اللاجئين التي تبلغ 2.6 في المائة في بلدان منظمة

وفقاً لتقرير جديد صدر عن البنك الدولي بعنوان: «كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات 2008»، فإن أكبر خمسة بلدان متلقية لتحويلات المهاجرين في عام 2007 هي:

الهند (27 مليار دولار أمريكي)، والصين (25.7 مليار دولار أمريكي)، والمكسيك (25 مليار دولار أمريكي)، والفلبين (17 مليار دولار أمريكي)، وفرنسا (12.5 مليار دولار أمريكي). ويقول هذا الكتاب إنه بينما كان عدد المهاجرين فيما بين بلدان الجنوب مماثلاً تقريباً لعدد المهاجرين فيما بين بلدان الجنوب والشمال، فإن البلدان الغنية مازالت

وفي معرض حديثه عن هذا الكتاب، قال بيوري دادوش، مدير مجموعة آفاق التنمية وإدارة التجارة الدولية في البنك



صندوق النقد الدولي يقرر بيع 403.3 أطنان من احتياطي الذهب

وقال مجلس إدارة الصندوق إن هذا المشروع الذي لا يزال يحتاج إلى الموافقة الفردية لـ 85 في المئة من البلدان الـ 185 الأعضاء في الصندوق كان مطروحاً للمناقشة منذ بضعة أشهر في إطار المؤسسة المالية، التي تتصالح عائداً بمقدار تقلص نشاط القروض لديها. ويقضي الجانب الآخر من هذا الإصلاح باتخاذ تدابير تؤدي إلى حصر الانفاق ومنع إلقاء نحو 400 وظيفة. وتتص هذه العملية التي بدأت على فترة استقلالات طوعية تنتهي في 21 نيسان.

مالية صلبة». وأضاف أن «هذه الخطوة ستكون الصندوق من الاستمرار كمنظمة تعمل على تيسير التعاون الدولي وضمان الاستقرار المالي والرخاء للجميع».

وقد أدى الوضع المالي المضطرب للصندوق إلى تقلص دوره كمقرض للاقتصادات المضطربة ومن ثم فإنه بحاجة إلى المزيد من الأموال. وتتطلب عملية البيع موافقة الكونغرس الأمريكي إضافة إلى موافقة نسبة من الدول الأعضاء في الصندوق.

وافق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على بيع 403.3 أطنان من الذهب بمبلغ يناهز 11 مليار دولار لاستثمار جزء منه في الأسواق تمهيداً لتعويض موجوداته، في إطار خطط جذرية لإصلاح أوضاعه المالية المضطربة. وانخفض سعر الذهب بعد الإعلان عن القرار.

ووصف رئيس الصندوق دومنيك شتراوس في تصريح له لراديو هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) القرار بأنه «صعب ولكنه ضروري»، وسيساعد في تطوير الصندوق ويضعه على «أرضية

The world food situation International food policy research institute

Outlook on Global Food Scarcity and Food-Energy Price Links

Cereal and energy price increases

World cereal and energy prices are becoming increasingly linked. Since 2000, the prices of wheat and petroleum have tripled, while the prices of corn and rice have almost doubled).

The impact of cereal price increases on food-insecure and poor households is already quite dramatic.

For every 1-percent increase in the price of food, food consumption expenditure in developing countries decreases by 0.75 percent (Regmi et al. 2001). Faced with higher prices, the poor switch to foods that have lower nutritional value and lack important micronutrients.

Due to government price policies, trade restrictions, and transportation costs, changes in world commodity prices do not automatically translate into changes in domestic prices. In the case of Mexico, the margin between domestic and world prices for maize has ranged between 0 and 35 percent since the beginning of 2004, and a strong relationship between domestic and world prices is evident. In India, the differences between domestic and international rice prices were greater, averaging more than 100 percent between 2000 and 2006. While domestic price stabilization policies diminish price volatility, they require fiscal resources and cause additional market imperfections. Government policies also change the relationship between consumer and producer prices. For instance, producer prices of wheat in Ethiopia increased more than consumer prices from 2000 to 2006.

Though international price changes do not fully translate into equivalent domestic farm and consumer price changes because of the different policies and trade positions adopted by each country, they are in fact transmitted to consumers and producers to a considerable extent.

The prices of commodities used in biofuel production are becoming increasingly.

Scenario analyses of the determinants of prices and consumption

The effect of biofuels
When oil prices range between US\$60 and \$70 a barrel, biofuels are competitive with petroleum in many countries, even with existing technologies. Efficiency benchmarks vary for different biofuels, however, and ultimately, production should be established and expanded where comparative advantages exist. With oil prices above US\$90, the competitiveness is of course even stronger. Feedstock represents the principal share of total biofuel production costs. For ethanol and biodiesel, feedstock accounts for 50–70 percent and 70–80 percent of overall costs, respectively (IEA 2004). Net production costs—which are all costs related to production, including investments—differ widely across countries. For instance, Brazil produces ethanol at about half the cost of Australia and one-third the cost of Germany (Henniges 2005). Significant increases in feedstock costs (by at least 50 percent) in the past few years impinge on comparative advantage and competitiveness.

The implication is that while the biofuel sector will contribute to feedstock price changes, it will also be a victim of these price changes.

The Food and Agricultural Policy Research Institute (FAPRI) conducts a detailed analysis of the potential impact of policy on biofuels and links between the ethanol and gasoline markets, but its extensive modeling is limited

to the United States. A new, more comprehensive global scenario analysis using IFPRI's International Model for Policy Analysis of Agricultural Commodities and Trade (IMPACT) examines current price effects and estimates future ones. In view of the dynamic world food situation and the rapidly changing biofuels sector, IFPRI continuously updates and refines its related models, so the results presented here should be viewed as work in progress.

Recently, the IMPACT model has incorporated 2005/06 developments in supply and demand, and has generated two future scenarios based on these developments:

- Scenario 1 is based on the actual biofuel investment plans of many countries that have such plans and assumes biofuel expansions for identified high potential countries that have not specified their plans.

- Scenario 2 assumes a more drastic expansion of biofuels to double the levels used in Scenario 1. Under the planned biofuel expansion scenario (Scenario 1), international prices increase by 26 percent for maize and by 18 percent for oilseeds. Under the more drastic biofuel expansion scenario (Scenario 2), maize prices rise by 72 percent and oilseeds by 44 percent. Under both scenarios, the increase in crop prices resulting from expanded biofuel production is also accompanied by a net decrease in the availability of and access to food, with calorie consumption estimated to decrease across all regions compared to baseline levels.

Food-calorie consumption decreases the most in Sub-Saharan Africa, where calorie availability is projected to fall by more than 8 percent if biofuels expand drastically. One of the arguments in favor of biofuels is that they could positively affect net carbon emissions as an alternative to fossil fuels. That added social benefit might justify some level of subsidy and regulation, since these external benefits would not be internalized by markets. However, potential forest conversion for biofuel production and the impact of biofuel production on soil fertility are environmental concerns that require attention. As is the case with any form of agricultural production, biofuel feedstock production can be managed in sustainable or in damaging ways. Clear environment-related efficiency criteria and sound process standards need to be established that internalize the positive and negative externalities of biofuels and ensure that the energy output from biofuel production is greater than the amount of energy used in the process. In general, subsidies for biofuels that use agricultural production resources are extremely antipoor because they implicitly act as a tax on basic food, which represents a large share of poor people's consumption expenditures and

becomes even more costly as prices increase, as shown above (von Braun 2007).

Great technological strides are expected in biofuel production in the coming decades. New technologies converting cellulosic biomass to liquid fuels would create added value by both utilizing waste biomass and by using less land resources. These second generation technologies, however, are still being developed and third-generation technologies (such as hydrogen) are at an even earlier phase. Even though future technology development will very much determine the competitiveness of the sector, it will not solve the food-fuel competition problem. The trade-offs between food and fuel will actually be accelerated when biofuels become more competitive relative to food and when, consequently, more land, water, and capital are diverted to biofuel production. To soften the trade-offs and mitigate the growing price burden for the poor, it is necessary to accelerate investment in food and agricultural science and technologies, and the CGIAR has a vital role to play in this. For many developing countries, it would be appropriate to wait for the emergence of second-generation technologies, and "leapfrog" onto them later.

Attempts to predict future overall food price changes

How will food prices change in coming years? This is one of the central questions that policymakers, investors, speculators, farmers, and millions of poor people ask. Though the research community does its best to answer this question, the many uncertainties created by supply, demand, market functioning, and policies mean that no straightforward answer can be given. However, a number of studies have analyzed the forces driving the current increases in world food prices and have predicted future price developments.

The Economic Intelligence Unit predicts an 11-percent increase in the price of grains in the next two years and only a 5-percent rise in the price of oilseeds (EIU 2007). The OECDFAO outlook has higher price projections (it expects the prices of coarse grains, wheat, and oilseeds to increase by 34, 20, and 13 percent, respectively, by 2016–17). The Food and Agricultural Policy Research Institute (FAPRI) expects increases in corn demand and prices to last until 2009–10, and thereafter expects corn production growth to be on par with consumption growth. FAPRI does not expect biofuels to have a large impact on wheat markets, and predicts that wheat prices will stay constant due to stable demand as population growth offsets declining per capita consumption. Only the price of palm oil—another biofuel feedstock—is projected to dramatically increase by 29 percent. In cases where demand for agricultural feedstock is large and elastic,



some experts expect petroleum prices to act as a price floor for agricultural commodity prices. In the resulting price corridor, agricultural commodity prices are determined by the product's energy equivalency and the energy price (Schmidhuber 2007).

In order to model recent price developments, changes in supply and demand from 2000 to 2005 as well as biofuel developments were introduced into the IFPRI IMPACT model. The results indicate that biofuel production is responsible for only part of the imbalances in the world food equation. Other supply and demand shocks also play important roles. The price changes that resulted from actual supply and demand changes during 2000–2005 capture a fair amount of the noted increase in real prices for grains in those years. For the period from 2006 to 2015, the scenario suggests further increases in cereal prices of about 10 to 20 percent in current U.S. dollars. Continued depreciation of the U.S. dollar—which many expect—may further increase prices in U.S.-dollar terms.

The results suggest that changes on the supply side (including droughts and other shortfalls and the diversion of food for fuel) are powerful forces affecting the price surge at a time when demand is strong due to high income growth in developing countries. Under a scenario of continued high income growth (but no further supply shocks), the preliminary model results indicate that food prices would remain at high levels for quite some time. The usual supply response embedded in the model would not be strong enough to turn matters around in the near future.

Who benefits and who loses from high prices?

An increase in cereal prices will have uneven impacts across countries and population groups. Net cereal exporters will experience improved terms of trade, while net cereal importers will face increased costs in meeting domestic cereal demand. There are about four times more net cereal-importing countries in the world than net exporters. Even though China is the largest producer of cereals, it is a net importer of cereals due to strong domestic consumption. In contrast, India—also a major cereal producer—is a net

exporter.

Almost all countries in Africa are net importers of cereals. Price increases also affect the availability of food aid. Global food aid represents less than 7 percent of global official development assistance and less than 0.4 percent of total world food production.⁷ Food aid flows, however, have been declining and have reached their lowest level since 1973. In 2006, food aid was 40 percent lower than in 2000 (WFP 2007).

Emergency aid continues to constitute the largest portion of food aid.

In sum, in view of the changed farm-production and market situation that the poor face today, there is not much supporting evidence for the idea that higher farm prices would generally cause poor households to gain more on the income side than they would lose on the consumption-expenditure side. Adjustments in the farm and rural economy that might indirectly create new income opportunities due to the changed incentives will take time to reach the poor.

Conclusions

The main findings of this update on the world food situation are:

- Strong economic growth in developing countries is a main driver of a changing world food demand toward high-value agricultural products and processed foods.

- Slow-growing supply, low stocks, and supply shocks at a time of surging demand for feed, food, and fuel have led to drastic price increases, and these high prices do not appear likely to fall soon.

- Biofuel production has contributed to the changing world food equation and currently adversely affects the poor through price-level and price-volatility effects.

- Many small farmers would like to take advantage of the new income-generating opportunities presented by high-value products (meat, milk, vegetables, fruits, flowers). There are, however, high barriers to market entry. Therefore, improved capacity is needed to address safety and quality standards as well as the large scales required by food processors and retailers.

- Poor households that are net sellers of food benefit from higher prices, but these are few. Households that are net buyers

lose, and they represent the large majority of the poor.

- A number of countries—including countries in Africa—have made good progress in reducing hunger and child malnutrition. But many of the poorest and hungry are still being left behind despite policies that aim to cut poverty and hunger in half by 2015 under the Millennium Development Goals.

- Higher food prices will cause the poor to shift to even less-balanced diets, with adverse impacts on health in the short and long run. Business as usual could mean increased misery, especially for the world's poorest populations. A mix of policy actions that avoids damage and fosters positive responses is required. While maintaining a focus on long term challenges is vital, there are five actions that should be undertaken immediately:

1. Developed countries should facilitate flexible responses to drastic price changes by eliminating trade barriers and programs that set aside agriculture resources, except in well-defined conservation areas. A world confronted with more scarcity of food needs to trade more—not less—to spread opportunities fairly.

2. Developing countries should rapidly increase investment in rural infrastructure and market institutions in order to reduce agricultural-input access constraints, since these are hindering a stronger production response.

3. Investment in agricultural science and technology by the Consultative Group on International Agricultural Research (CGIAR) and national research systems could play a key role in facilitating a stronger global production response to the rise in prices.

4. The acute risks facing the poor—reduced food availability and limited access to income-generating opportunities—require expanded social-protection measures. Productive social safety nets should be tailored to country circumstances and should focus on early childhood nutrition.

5. Placing agricultural and food issues onto the national and international climate-change policy agendas is critical for ensuring an efficient and proper response to the emerging risks.

مجموعة فرنسبنك تعقد لقاء موسعاً القصار: سواصل سياستنا التوسعية

عقدت مجموعة فرنسبنك في فندق فينيسيا انتركونتيننتال لقاء موسعاً برئاسة الرئيس عدنان القصار، ومشاركة نائب الرئيس عادل القصار ورؤساء مجلس ادارة اعضاء المجموعة والمدراء العاميين وحشد كبير من كبار المسؤولين في الادارات العامة، ومدراء الفروع ورؤساء الدوائر والموظفين. هذا بالإضافة الى مندوبين عن المصارف التابعة والمكاتب التمثيلية في كل من فرنسا والجزائر وسوريا وليبيا وروسيا البيضاء.

وقد استهل رئيس المجموعة عدنان القصار اللقاء بكلمة جامعة أكدت على استراتيجية المصرف للسنوات الثلاث المقبلة، محمداً مرتكزات تحقيقها بالفعالية المطلوبة، «إن استراتيجيتنا ترتكز في أحد أهم مفاصلها، الى جانب مجموعة أخرى من الركائز، على مواصلة سياستنا التوسعية على ذات الأسس المدروسة والحكيمة التي بنيناها عليها، سواء في السوق الوطنية او في السوق الإقليمية والدولية».

وتابع القصار: «استطعنا ان نكبر وان نحقق أعلى مستويات النمو والتنمية بالرغم من تداعيات حرب تموز الفادرة على لبنان، وازمته السياسية التي تبدو

عصية على كل الحلول وصامدة في وجه جميع المبادرات، وعلى كافة الأصدعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولكننا معا أثبتنا اننا أكثر صموداً من كل هذه الأزمات، فحولنا «الدمار» الى «عمار» واستخرجنا من الركود الاقتصادي فرصاً استثمارية وتوسعية هائلة، نلتمس نتائجها اليوم بوجودنا معا في هذه المناسبة».

وأكد القصار ان «هذا يتطلب منا البناء على ما حققناه خلال السنوات الماضية للانطلاق قدماً، وبقوة أكبر، خلال المرحلة المقبلة لتطوير فرص نمونا وربحيتنا وتوسعنا في الداخل والخارج، وخصوصاً ان تحديات جديدة تمثل أماناً وتتطلب منا ان نأثر ونجهد ونسعى لتحويلها الى فرص جديدة معززة لأفاق تطورتنا وتقدمنا على كافة الصعد، وفي السوقين المحلية والخارجية على حد سواء».

واختتم اللقاء نائب رئيس المجموعة عادل القصار مشدداً على المنية العالية التي تتميز بها موارد مجموعة فرنسبنك البشرية، والتزام هذه الموارد الشديد بأهداف المجموعة العملية وبقيمها وبرسالتها وبدورها الاجتماعي والتنموي أينما وجدت.

توقيع 11 اتفاقية مع الصندوق الكويتي بقيمة 66.5 مليون دولار لمشاريع إنمائية



تم توقيع 11 اتفاقية تمويلية لعدد من المشاريع الملحوظة ضمن المنحة المقدمة من دولة الكويت، في مركز رشيد كرامي البلدي، وبلغت القيمة المجملة لاتفاقيات المشاريع 66.55 مليون دولار، موزعة على مشاريع تشمل عدداً من المناطق في الشمال والجنوب والبقاع الغربي وبيروت.

ووقع عن الجانب الكويتي المدير العام للصندوق الكويتي عبد الوهاب البدر، وعن الجانب اللبناني رئيس مجلس الانماء والاعمار نبيل عدنان الجسر، بحضور القائم بأعمال السفارة الكويتية طارق الحمد، المدير الاقليمي للصندوق الكويتي في الدول العربية مروان الغانم، الممثل المقيم للصندوق في لبنان محمد صادق، نائب الممثل قيس الجوعان مديرة الاعلام منى الصياف، وعن مجلس الانماء والاعمار نائب الرئيس ألان قرداحي وحسان دغيلي ومازن سليمان، ورئيس بلدية الميناء عبد القادر علم الدين والرئيس السابق لبلدية البداوي سعيد العويك.

وقال رئيس اتحاد بلديات الفيحاء رئيس بلدية طرابلس رشيد الجمالي «يطل علينا الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ليقوم مع مجلس الانماء والاعمار سلسلة من الاتفاقيات التي ستسهم في نموض الشمال اللبناني عامة، وتشمل العديد من بلداته ومدنه».

وأشار إلى أن «دولة الكويت قد وقفت دائماً الى جانب لبنان بغية إنمائه، وترتبطها بلبنان علاقات أخوة استثنائية ومميزة».

أما البدر فقال «إن هذه الاتفاقيات جاءت نتيجة تعاون مثمر فيما بيننا وبين رئيس بلدية طرابلس، وأنا هنا أوقع عن دولة الكويت عدداً من الاتفاقيات، والتي يبلغ عددها 11 اتفاقية بقيمة 66 مليون دولار ونصف، وتشمل عدداً من المشاريع في مختلف مناطق لبنان، لكنها تحمل مجموعاً خاصاً لشمال لبنان ومدينة طرابلس».

السنيرة يتسلم برنامج تحرير الاتصالات

دعا رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات» (TRA) كمال شحادة جميع الهيئات الاقتصادية والنقابية والأكاديمية والشركات وكل المهتمين بشؤون خدمات الاتصالات، أو الذين ينوون الاستثمار فيه، إلى الاطلاع على مسودة «برنامج تحرير قطاع الاتصالات» الذي أعدته الهيئة، وإلى إبداء الرأي فيه، بهدف تطوير أفضل الخدمات على هذا الصعيد.

وفي بيان صادر عن الهيئة، قال شحادة إن الهيئة التي وضعت خطة متوسطة الأمد لتحقيق أهدافها، تدعو الجهات المذكورة إلى مراجعة مسودة «برنامج تحرير قطاع الاتصالات» المطروحة للتشاور العام، وهي متوفرة على موقع الهيئة الإلكتروني (www.tra.gov.lb)، وأعلن أن الهيئة سلمت البرنامج لرئيس الحكومة فؤاد السنيرة، وتستعد حالياً لإطلاق مزايده عالمية لحيازة الشركات التراخيص الوطنية للحرمة العريضة (Broadband)، تشمل بناء شبكة اتصالات دولية ووطنية تغطي كل لبنان لتقديم أفضل الخدمات، بما يسمح للبنان بتحقيق قفزة نوعية كبيرة من خلال استخدام الشركات الفائزة لأفضل التقنيات وأكثرها تطوراً.

وقال شحادة إن إطلاق هذا البرنامج يسمح للبنان باستحداث الكثير من فرص العمل خلال عامين أو ثلاثة، ويعزز تنافسية القطاع، ويوضح مباتيروزات في الاقتصاد الذي يعاني ظروفاً غير عادية».

البناني خلال بضعة سنوات. كذلك أوضح شحادة أن البرنامج يتضمن جدولاً زمنياً واضحاً لعملية إصدار التراخيص والانظمة وكيفية معالجة مشاكل سوق الاتصالات، وقال «يعطي هذا البرنامج نظرة شاملة ومتكاملة للتحول من قطاع احتكاري إلى سوق اتصالات تنافسية بجميع خدماتها، وهذا الجدول الزمني الطموح يدل على النتائج التي نتوخاها مريعا، ويساعد الشركات على إعداد خططها بناء عليه، وفيه دعوة صريحة للمستثمرين المستعدين للمشاركة في السوق».

واعتبر أن «الاهتمام الذي يبديه المستثمرون العرب والإجانب بالاستثمار في لبنان منذ تأسيس الهيئة، يعتبر علامة ثقة بهذا البلد»، فيما تعكف الهيئة على تنفيذ برنامجها، وفيما تكمل الدولة إصلاحات القطاع، ومنها إنشاء «لبنان تيليكوم».

وقال إن «هذا أمر مهم جداً لبلد بحاجة إلى تنوع وتشجيع الاستثمارات فيه، ويصب في خانة تنوع وتشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات، وإعادة لبنان إلى مركز الريادة في المنطقة خلال سنتين أو ثلاث، علماً أن لبنان كان ذا رؤية متقدمة على الدول الأخرى في المنطقة في أوائل التسعينيات، غير أن تلك الدول أجرت إصلاحات هيكلية وحررت وخصصت شركاتها، فسبقت لبنان الذي يعاني ظروفاً غير عادية».

BARAKAT TRAVEL
SINCE 1980

- Reservation & Ticketing
- Hotels Bookings
- Transfers Services
- Meet & Assist
- Sightseeing Tours
- Car Rental
- Cruises
- Honeymoons
- Cultural Tours
- Customized Packages
- Ready Made Packages
- Health tourism services

In Lebanon and Worldwide

BEIRUT DOWN TOWN AZARIEH BUILDING TEL: +961 1 972 111
SAIDA NEAR SPINNEYS NOURA CENTER TEL: +961 7 729 111
MOBILE: +961 3 60 10 33

INFO@BARAKAT-TRAVEL.COM
WWW.BARAKAT-TRAVEL.COM

www.immarwaiktissad.com

الاقتصاد
FINANCIAL
P.L.C. N. D. R.
ADVISORS

ملاحظة: كل الأرقام بالخطوط العريضة...
1. 1+1=2
2. 1+1=3
3. 1+1=4

www.immarwaiktissad.com

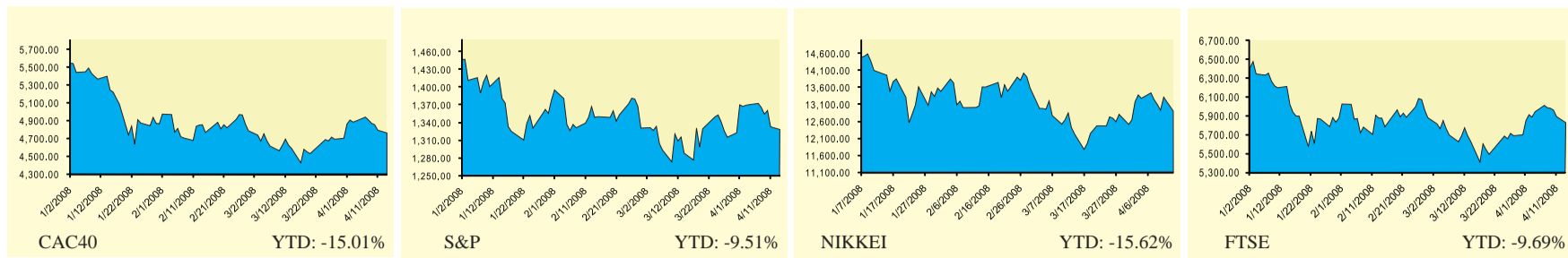
لبنان - بدارو - شارع سامي الصلح - بناية الصنوبرية
هاتف وفاكس: 00961 1 381664
00961 1 392444
00961 1 392555
ص.ب: 6517/113 الحمرا - بيروت - لبنان

الجمهورية العربية السورية
دمشق - المزة - شارع العلم
د. صباح هاشم
هاتف: 00963 11 / 6621851
فاكس: 00963 11 / 6615694
ص.ب: 60510 سوريا - دمشق

جمهورية مصر العربية
القاهرة
مجدي رياض
هاتف: 0020 2 / 7452337
ص.ب: 232 - الهرم

التوزيع داخل لبنان، شركة الأوازل للتوزيع - هاتف: 01/666314-5

الاقتصاد
www.immarwaiktissad.com
e-mail: immar@immarwaiktissad.com
info@immarwaiktissad.com



وراء الارقام اين لبنان الاقتصادي اليوم؟

اصدرت وزارة المالية تقريرها الخامس حول التقدم في مؤتمر باريس III والذي منح لبنان فيه 7.7 مليار دولار كميات وقروض. وكانت شروط البلاد المانحة تقوم على اساس ان يطبق لبنان الاصلاحات المالية والاقتصادية من اجل الاستفادة من هذا الدعم. واهمها الخوصصة، مؤسسة كهرباء لبنان، والماتف الخلوي، واعادة تاهيل البنى التحتية والتنمية المتساوية في جميع المناطق اللبنانية وخصخصة قطاع النقل، بشكل عام والرفاعي بشكل خاص. وقد اعد لبنان خرائط اولية لهذه المشاريع كخطوط اولى للعمل عليها.

ويمكن لحظ تقدم ملموس في مجالين من مجالات الاصلاح وهما الاجراءات التي اتخذتها الدولة في سبيل تخفيض الدين العام واعادة جدولته من خلال اصدارات جديدة من اليوروبوند.

ومن جهة اخرى تطوير القطاع الخاص الذي يمثل ما يقارب 67% من المبات والقروض في مؤتمر باريس III.

دعم مؤتمر باريس III للبنان كان يشمل اكثر من اتجاه، منها من كان لاعادة اعمار ما بعد الحرب، ومنها لبناء البنى التحتية وجزء لدعم خط اهتمام للمصارف اللبنانية، والقطاع الخاص والقطاع الصناعي والسياحي.

هذه الاتجاهات المتعددة من مؤتمر باريس III، وضعت من اجل خفض الدين العام وتمتين الاقتصاد اللبناني ليقيم بمهمة التطور وخفض خدمات الدين ليصل الى مرحلة الانتاج والنمو ومن ثم الازدهار وحينها يستطيع لبنان الوقوف على قدميه من دون الاعتماد على قروض اخرى. الا ان هذا لا يمنعنا من القول بان لبنان مازال يقف على حافة الهاوية، من الناحية الاقتصادية، ما لم يقم بالاصلاحات اللازمة من اجل جذب الاستثمارات والاستفادة من عوائدها. وهذا ما سوف ينعكس بشكل آلي على الاسواق المالية والاقتصاد.

نانسي الياس

اسواق لبنان والعالم

Lebanese International Bond Issues			
(S) DEBT INSTRUMENTS	Maturity	YTM	MidPrice
Sovereign Debt			
R. Lebanon 7 3/8	Jun-08	5.82%	100.12
R. Lebanon 10 1/8	Aug-08	5.04%	101.12
R. Lebanon Euro 7 1/4	May-09	7.72%	99.00
R. Lebanon 10 1/4	Oct-09	7.06%	103.88
R. Lebanon FRN (Libor + 3.25%)	Nov-09	8.82%	98.00
R. Lebanon 7	Dec-09	7.64%	98.50
R. Lebanon 7 1/8	Mar-10	7.70%	98.50
R. Lebanon 7 7/8	May-11	8.24%	98.50
R. Lebanon 7 3/4	Sep-12	8.58%	96.50
R. Lebanon 8 5/8	Jun-13	8.68%	99.25
R. Lebanon 7 3/8	Apr-14	8.79%	93.00
Central Bank of Lebanon 10%	Apr-15	8.93%	105.00
R. Lebanon 8 1/2	Jan-16	8.95%	97.00
R. Lebanon 11 5/8	May-16	9.01%	114.25
R. Lebanon 8 1/4	Apr-21	9.11%	93.00
Private Issues			
Crédit Libanais 6 7/8	Sep-08	6.37%	100.00
Audi Investment Bank 10.75	May-10	7.58%	105.75
B. Mediterranee 7 5/8	Jul-10	7.62%	99.25
B. Mediterranee 7 5/8	Dec-12	8.39%	96.50

Beirut Stock Exchange						
Stock	Closing Price\$	YTD	PER	PBR	M.Cap. (\$mil)	
15/04/2008			07	07		
Solidere A *	22.49	-2.3%	28.1	2.1	3,708.2	
Solidere B *	22.45	-1.1%	28.0	2.1		
BLC Bank	7.50	-6.3%	38.2	10.9	381.8	
Banque Audi Listed	90.00	28.6%	14.6	1.8	3,014.5	
Banque Audi GDR	92.00	20.7%	14.9	1.8		
Bank of Beirut - Listed shares	13.35	4.7%	12.2	1.3	542.0	
Bank of Beirut - Pref. Call. Class B	11.50	0.0%	NA	NA	34.5	
Bank of Beirut - Pref. Call. Class C	25.50	2.5%	NA	NA	74.5	
Byblos Bank - Listed shares	2.28	2.7%	9.5	1.3	941.3	
Byblos Bank - Priority shares	2.30	4.1%	9.6	1.3		
Byblos Bank - Pref.Call.-Listed	104.00	0.9%	NA	NA	104.0	
BEMO Bank-Listed	4.10	1.5%	8.2	0.9	65.6	
BLOM Bank GDR	91.50	1.4%	9.5	1.4	1,847.3	
BLOM Bank Listed	83.00	-1.2%	8.7	1.3		
Rymco	1.50	11.1%	19.5	0.5	39.0	
Holcim Liban	19.26	-7.2%	19.8	1.8	375.9	
Ciments Blancs Bearer	1.90	5.6%	5.5	1.2	15.6	
Ciments Blancs Nominal	1.40	0.0%	4.0	0.9		
Uniceramic Nominal A	0.45	0.0%	NA	0.5	16.5	
Uniceramic Bearer C	1.70	0.0%	NA	1.9		
Beirut Global Income Fund	102.80	1.8%	NA	NA	35.0	
Beirut Lira Fund **	103,800	-0.2%	NA	NA	28,545.0	
Beirut Golden Income **	103,000	-7.0%	NA	NA	42,230.0	

Arab Markets		
Company Name	Last	YTD
SAUDI SE		
Saudi Basic Industries Corp.	9604	-14.06%
Saudi Telecom Co.	160.75	-19.02%
Saudi Electricity Co.	65.25	-22.09%
Al Rajhi Bank	14.5	-1.69%
Samba Financial Group	85.75	-34.17%
Riyad Bank	77.75	-56.81%
	83.5	-12.11%
KUWAIT SE		
National Bank of Kuwait	14642	16.59%
Mobile Telecommunications Co.	1980	-4.04%
Kuwait Finance House	1880	-103.19%
The Public Warehousing Co.	3040	5.26%
The Gulf Bank	1140	-21.05%
The Commercial Bank of Kuwait	1500	-14.67%
	1620	7.41%
DUBAI FM		
Emaar Properties Co.	5422	-8.60%
National Bank of Abu Dhabi	11.00	-35.45%
Emirates Telecommunication Corp.	20.60	-10.19%
Shuaa Capital	21.90	-5.25%
	7.97	18.44%
DOHA SM		
Industries Qatar Co.	10669	5.69%
Qatar Telecom	154.2	0.06%
Qatar National Bank	213	-7.09%
Qatar Gas Transport Co.	226	3.85%
The Commercial Bank of Qatar	34.5	10.14%
Doha Bank	168.1	-11.12%
	80	-6.62%
BAHRAIN SE		
Bahrain Telecommunication Co.	2814	2.13%
Al Ahli United Bank	0.84	-14.88%
Arab Banking Corporation	1.22	-13.93%
Gulf Finance House	1.21	-133.88%
National Bank of Bahrain	4.09	18.09%
	0.83	-8.19%

FFA Growth Certificate		
NAV	Performance	sins inception
FFA Arabian Growth Certificate	117.71	17.70%
FFA Saudi Growth Certificate	99.31	-0.69%

Over - the - Counter						
Stock	Mid Price\$	YTD	PER	PBR	M.Cap. (\$mil)	
15/04/2008			07	07		
SOLIDERE GDR	22.13	-3.8%	27.6	1.7	3,651.4	
AUDI GDR	90	20.0%	14.6	1.8	2,949.0	
BLOM GDR	93.6	4.0%	9.8	1.4	2,012.4	

* Solidere valuation is based upon PER 06 and PBR 06
** price and all calculations quoted in Lebanese Pounds
The Market Capitalization and other ratios reflect all categories of outstanding ordinary shares at end of period

Lebanese Treasury Bills											
Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Discount Rate (%)	Yield (%)	Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Yield (%)	Value (L.L)
6	21/02/2008	21/08/2008	336	6.99	7.24	24	28/02/2008	25/02/2010	337	8.50	10,000
12	28/02/2008	26/02/2009	337	7.19	7.75	36	28/02/2008	24/02/2010	337	9.32	10,000

FFA Private Bank s.a.l shall not be responsible for any loss arising from any investment based on any information herein contained

FFA Private Bank
بنك "اف. اف. اي." ش.م.ل. مصرف متخصص
لائحة المصارف رقم 129
مبنى تماري، شارع النسيب، وسط بيروت التجاري
Tel: +961 1 985195 Fax: +961 1 985193
Web Site: www.ffapivatebank.com
e-mail: info@ffapivatebank.com

عشرة زعماء هم الاكبر سنا وما زالوا يمسون يزمام السلطة

نشرت صحيفة FOREIGN POLICY على موقعها الالكتروني قائمة عشرة زعماء هم الاكبر سنا في العالم وما زالوا يمسون بزمام السلطة في بلادهم في المرتبة الاولى:

روبارت موغابي
رئيس زيمبابوي
تاريخ الميلاد: 21/ شباط/ 1924
عدد الاولاد: اثنين ذكور وفتاة
عدد السنين في السلطة: 28 سنة / رئيس وزراء من العام 1980 الى العام 1987 ومن ثم رئيسا للجمهورية
المرتبة في تصنيف الدول الفاشلة: 4 (من 177 دولة) / حساس

الملك عبد الله بن عبد العزيز ال سعود
تاريخ الولادة: 1924 (باليوم غير معروف)
عدد سنين الحكم: 12 سنة / ملك منذ العام 2005 وكان قبل ذلك ولياً للعهد منذ العام 1995
عدد الاولاد: على الاقل 20 فتاة و15 ذكر
المرتبة في تصنيف الدول الفاشلة: 83 / على الحد

جيريبرا براساد كورالا
رئيس وزراء النيبال
تاريخ الولادة: 20 شباط 1925
عدد سنين الحكم: 2 منذ العام 2006 لكن تسلم رئاسة الوزراء عدة مرات سابقة
عدد الاولاد: فتاة وحفيدين
المرتبة في تصنيف الدول الفاشلة: 21 / في الخطر

عبد الله وادي
رئيس السنغال
تاريخ الولادة: 29 اذار 1926
عدد الاولاد: ذكر واحد وفتاة و3 احفاد
عدد سنين الحكم: 8 سنوات منذ العام 2000 (عن طريق الانتخابات)
المرتبة في تصنيف الدول الفاشلة: 117 / على الحد

حسني مبارك
رئيس جمهورية مصر
تاريخ الولادة: 4 اذار 1928
عدد سنين الحكم: 26
عدد الاولاد: 2 ذكور و2 احفاد
المرتبة في تصنيف الدول الفاشلة: 36 / في الخطر

صباح الاحمد الجبر الصباح
امير الكويت
تاريخ الولادة: 6 حزيران 1929
عدد سنين الحكم: 5: تولى منصب الامير منذ العام 2006 لكن قبل ذلك كان وليا للعهد
عدد الاولاد: عندما تسأل الناطق في السفارة الكويتية في الولايات المتحدة هذا السؤال يقول ان هذا سؤال معقد
المرتبة في تصنيف الدول الفاشلة: 124 على الحد

راوول كاسترو
تاريخ الولادة: 3 حزيران 1931
عدد سنين الحكم: 2 منذ ان كان نائباً للرئيس في العام 2006
عدد الاولاد: 3 اناث وذكر واحد
المرتبة في تصنيف الدول الفاشلة: 77 / على الحد

ماوي كيباكي
رئيس كينيا
تاريخ الولادة: 15 تشرين ثاني 1931
عدد سنين الحكم: خمس سنوات (منذ العام 2002)
عدد الاولاد: رسمياً 3 ذكور وفتاة و6 احفاد
المرتبة في تصنيف الدول الفاشلة: 31 / في الخطر

مانموهان سانغ
رئيس وزراء الهند
تاريخ الولادة: 26 ايلول 1932
عدد سنين الحكم: 4 / منذ انتخابات عام 2004
عدد الاولاد: 3 فتيات وثلاثة احفاد
المرتبة في تصنيف الدول الفاشلة: 110 / على الحد

شان شو
رئيس مجلس السلام والتنمية في بورما
تاريخ الولادة: 2 شباط 1933
عدد سنين الحكم: 16
عدد الاولاد: 3 فتيات وذكر واحد وثلاثة احفاد
المرتبة في تصنيف الدول الفاشلة: 14 / حساس

BLC British Language Centre
المرکز البريطاني للامات
Civil Company

بإدارة الأستاذ كامل سليم

خبرة 25 سنة في مجال اللغة الانكليزية في المجلس البريطاني British Council
المركز مجهز بأحدث الوسائل التقنية الحديثة، السمعية والبصرية والكمبيوتر، المتبعة في معاهد وجامعات بريطانية، بالإضافة الى مكتبة خاصة باللغة الانكليزية.

الجهاز التعليمي ذو اختصاص وخبرة عالية في تعليم اللغة الانكليزية، وجميعهم من الجنسيات الأجنبية (بريطانيا، اسكتلندا، كندا، اسراليا وأميركا...)

يقدم المركز

- دورات عامة في اللغة الانكليزية من المبتدى الى المتقدم.
- دورات خاصة للأعمال في جميع المجالات.
- دورات خاصة للمحادثة
- دورات خاصة لاساتذة اللغة الانكليزية
- دورات خاصة للـ KET, PET, FCE, CAE, CPE, IELTS من جامعة Cambridge
- دورات خاصة لطلاب المدارس ابتداء من 9 سنوات

يتم تقييم الطلاب عبر اختبار لتحديد المستوى اللغوي يستثنى منه حامل شهادات (المجلس البريطاني British Council).

لمزيد من المعلومات الاتصال 01 / 271239 - 03 / 427210
أو العضور الى المركز: الشياح، العشرافية، مبنى وزارة العمل.

www.bclebanon.com
bte_msharatieh@hotmail.com
director@bclebanon.com